



دراسة تحليلية

"العلاقة بين سعر الصرف والديون الخارجية:
حالة مصر في الفترة الأخيرة"





اعداد :

دكتور/ عبدالناصر حسبو السيد
دكتوراه الاقتصاد والمالية العامة

جميع الآراء الواردة في هذه الدراسة
تعبّر عن الباحث ولا تعبّر بالضرورة
عن وجهة نظر المركز

حقوق الطبع والنشر محفوظة
لمركز ايجبیشن انتربرايز للسياسات
والدراسات

نبذة تعريفية بمركز ايجيشن إنتربرايز :

هو مؤسسة بحثية مستقلة تُعَد الأبحاث والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتساهم في صناعة الوعي وتعزيزه من خلال تكنولوجيا الاتصال، وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم، بعيداً عن أية خلفيات أيديولوجية أو اتجاهات سياسية أو انتماءات حزبية، وراغبة في تقديم نوع جديد من الخدمات المعلوماتية التي تساعد متخذي القرار بهدف تقديم تحليل وافي و مفصل وذلك من خلال دراسة الوضع السياسي والاقتصادي على الصعيدين المحلي والدولي فيما تسمية بالصورة المتكاملة وذلك عبر كيان بحثي متكامل ومستقل ووطني.

تمهيد :

بادئ ذي بدء يمكن القول أن قيمة أي عملة متصلة بالظروف الاقتصادية التي تعمل في ظلها هذه العملة، فالنظام الاقتصادي القوي السليم هو الذي يخلق العملة القوية ويضفي عليها ثباتاً ولا يتصور أن تكون العملة قوية والأوضاع الاقتصادية ضعيفة وسقيمة فالعملة مرآة للأوضاع الاقتصادية بل والسياسية أيضاً (1) ومن المعروف أن أي تغيير يطرأ على أسعار صرف العملات الأجنبية لا يؤثر فقط في القطاعات المرتبطة بالعالم الخارجي سواء من خلال التصدير أو الاستيراد وإنما يؤثر بشكل غير مباشر في باقي قطاعات الاقتصاد القومي من خلال علاقاتها بالقطاعات الأولى، من ناحية أخرى يتزايد تأثير سعر الصرف كلما كان الاقتصاد القومي تنتهج في إدارته أدوات السوق الحرة، وكان أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي، وكان التعامل مع العالم الخارجي يمثل أهمية متزايدة بالمقارنة بقطاعات النشاط الاقتصادي الداخلي، هنا يكون للتغيرات العالمية أثر مباشر على أسعار الصرف ومن ثم قطاعات النشاط الاقتصادي المحلية. (2) ومن الملاحظ أنه خلال السنوات الماضية انطلقت المديونية الخارجية فيما يشبه المتوالية الهندسية فقد بلغت نحو 3 مليار دولار في عام 1970 ثم وصلت إلى نحو 18 مليار دولار في عام 1980 ثم إلى 48 مليار دولار في عام 1990 ثم إلى نحو 55 مليار دولار في عام 1991 ثم تخطت حاجز 155 مليار دولار في عام 2022. كما أن الدين المحلي تخطى حاجز 4.7 تريليون جنيه مصري وفقاً لتقرير البنك المركزي المصري في سبتمبر 2022 في ظل هذا الوضع نجد أن الجنيه المصري وأصل الانخفاض أمام العملات الأجنبية الأخرى وخاصة الدولار الأمريكي مما أدى إلى تأخر مصر في سداد مديونياتها الخارجية. (3) ومما لا شك فيه أن أسعار الصرف تعتبر حلقات الوصل بين العملات الوطنية لمختلف الدول. كما أن التغير في أسعار الصرف يحدث أثراً عكسياً على الكمية المطلوبة من السلع والخدمات ومن ثم الكمية المطلوبة من النقد الأجنبي، وهذا يعني أن هناك علاقة سببية بين سعر الصرف والكمية المطلوبة من النقد الأجنبي ولكنها علاقة عكسية. وتوضيح هذا الأمر يرجع إلى أن سعر الصرف المرتفع يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الحصول على السلعة أو الخدمة المستوردة ومن ثم انخفاض الكمية المطلوبة منها وبالتالي انخفاض الكمية المطلوبة من النقد الأجنبي، في حين أن سعر الصرف المنخفض يؤدي إلى انخفاض تكلفة الحصول على السلعة أو الخدمة المستوردة ومن ثم زيادة الكمية المطلوبة منها وبالتالي زيادة الكمية المطلوبة من النقد الأجنبي (4) والمشكلة الأساسية التي تواجه البلدان النامية ومنها مصر إنما تتمثل في ندرة موارد النقد الأجنبي، لذلك فهذه الدول تعمل جاهدة على محاولة تعظيم الموارد المحلية التقليدية وزيادة مساهمتها في دعم العائدات من النقد الأجنبي بالإضافة إلى العمل على زيادة الإنتاجية في المجالات الأخرى غير التقليدية

- ١ - د/ حسين فهمي عمر، الجنيه المصري بعد الثورة، مطبوعات جامعة القاهرة ١٩٧٢ ص ١
- ٢ - د/ محمد كمال حمزة سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف بالإسكندرية ٢٠٠٤ ص ١٠٢
- ٣ - د/ حازم الببلاوي - دور الدولة في الاقتصاد - إصدارات مكتبة الأسرة ١٩٩٩ ص ١٢
- ٤ - د/ إبراهيم محمد الفار، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق ص ٥

، والعمل على زيادة الصادرات والتي تعتبر أحد المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي حيث إن زيادة الصادرات تنعكس بصورة إيجابية على قوة العملة الوطنية وتحقيق الاستقرار النقدي ككل (5)

وهذا كله يحتم على الدولة العمل على تطبيق سياسات اقتصادية سليمة بالإضافة إلى سياسة سعر صرف مناسبة ، لذلك فإن تحقيق رصيد كبير من الاحتياطيات النقدية الأجنبية يعد أمراً في غاية الأهمية لتحقيق تقدم في النشاط الاقتصادي ودفع وتحفيز عملية التنمية، والأهم من ذلك أن تلجأ الدولة إليها عند الضرورة لمواجهة العجز المؤقت الذي يطرأ على ميزان المدفوعات ، وحتى تحافظ على مستوى سعر صرف عملتها الوطنية وتتجنب أزمات عدم القدرة على سداد الديون الخارجية ، أو تتحاشى الإجراءات الاقتصادية غير المرغوبة التي يتعين على الدولة أن تنفذها في حالة عدم وجود هذه الاحتياطيات أو عدم كفاية هذه الاحتياطيات. معنى ذلك إذا أن هذه الاحتياطيات لها وظائف هامة جداً فهي بمثابة صمام أمن لا بد من اللجوء إليه عند الضرورة (6)

كما أن تطبيق نظام تحرير سعر صرف الجنيه المصري يتطلب توفير كميات كبيرة من النقد الأجنبي حتى تستطيع السلطات النقدية في الدولة أن تتدخل في سوق الصرف الأجنبي- عند الضرورة- من خلال بيع وشراء العملات الأجنبية بما يوفر الاستقرار والثبات في سعر صرف الجنيه المصري مقوماً بالعملات الأجنبية.(7)

لذلك سوف يتم دراسة سياسات سعر الصرف. كما أنه من الأهمية بمكان أن يتم دراسة أسباب الأزمة التي أصابت الجنيه المصري وأدت إلى تدهور قيمته خلال السنوات السابقة، مع بيان موقف صندوق النقد الدولي.

وعليه فسوف يتم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول- سياسات سعر الصرف

المبحث الثاني - أزمة سعر صرف الجنيه المصري

المبحث الثالث- موقف صندوق النقد الدولي

٥ - البنك الأهلي المصري « تطور حركة الصادرات المصرية» دراسة تقييمية»، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع ٢٠٠٣

ص ٢٣

٦ - د/ رمزي زكي، قضايا مزعجة، مقالات مبسطة في مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة، مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٩٤

ص ٧٧

٧ - د/ إبراهيم محمد الفار، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق ص ٥-٦

المبحث الاول- سياسات سعر الصرف

تكاد تتفق معظم الكتابات (8) حول مفهوم سعر الصرف وطبيعته

فتذهب إلى أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية مقومة في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة , فيقال أن سعر صرف الجنيه المصري هو 1 جنيه = 0.033% من الدولار الأمريكي, كذلك يمكن النظر إليه من زاوية عكسية فيقال أن سعر الصرف هو ثمن وحدة واحدة من عملة أجنبية معينة مقومة في شكل وحدات من العملة الوطنية فيقال أن سعر صرف الدولار الأمريكي = 30 جنيه مصري , وبطبيعة الحال فإن سعر الصرف واحد في الحالتين.

كما يعرفه البعض (9) بأنه عبارة عن قيمة عملة البلد بالنسبة لقيمة عملات البلاد الأخرى. إذن فسعر الصرف هو ثمن لكنه ثمن ذو طبيعة خاصة فهو ثمن عملة دولة ما مقوم في شكل وحدات من عملة دولة أخرى.

وتأتي أهمية سعر الصرف من الدور الكبير الذي يلعبه باعتباره همزة الوصل بين مستويات الأسعار في البلاد المختلفة , وهو أمر مرتبط إلى درجة كبيرة بمصير الاستقرار الاقتصادي لهذه البلاد وقضايا النمو والتنمية الاقتصادية بها (10) كذلك يعتبر سعر الصرف هو المرآة التي تظهر بوضوح العلاقة بين صادرات وواردات دولة ما سواء أكانت صادرات وواردات منظورة أو غير منظورة, فكلما كانت الدولة تتمتع بمركز تصديري مرموق كلما كانت لعملتها قيمة مرتفعة والعكس صحيح فكلما كانت الدولة لا تستطيع أن تحتل مكانا لصادراتها بين صادرات العالم مع تزايد وارداتها كلما كانت قيمة عملتها منخفضة, فسعر الصرف يعبر عن مركز الدولة في معاملاتها مع العالم الخارجي إذا ترك حراً دون قيود (11)

وسعر الصرف كأى ثمن عرضة للتقلب ارتفاعا وانخفاضا لكن درجة الارتفاع والانخفاض تختلف باختلاف نظام الصرف المتبع , ففي نظام ثبات سعر الصرف يكون التقلب في حدود ضيقة جداً , أما في نظام حرية سعر الصرف

٨ - منهم على سبيل المثال: د/ أحمد جامع, العلاقات الاقتصادية الدولية , المرجع السابق مباشرة .

- د/ إبراهيم محمد الفار, سعر الصرف بين النظرية والتطبيق, دار النهضة العربية ١٩٩٢

- د/ زينب عوض الله , الاقتصاد الدولي , دار المعرفة الجامعية ١٩٩٢

- د/ صلاح الدين نامق , عشاوي محمد عشاوي , التجارة الدولية ١٤١١ - ١٩٩٠

- د/ السيد عبد المولى , محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية, دار النهضة العربية ٢٠٠١

- د/ جودة عبد الخالق, الاقتصاد الدولي من المركز إلى الهامش , دار النهضة العربية ١٩٩٢

- د/ فوزي منصور, محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية, دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٢

- د/ سامي عفيفي حاتم , دراسات في الاقتصاد الدولي, الدار اللبنانية المصرية ١٩٨٧

٩ - د/ إسماعيل عبد الرحيم شلبي , التجارة الدولية, مرجع سابق ص ٦٣

١٠ - د/ سامي عفيفي حاتم , التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم , الدار اللبنانية المصرية, الكتاب الأول ١٩٩٣ ص ٤٥

١١ - د/ حمدي عبد العظيم , سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة, مكتبة كلية الحقوق, جامعة الزقازيق ص

فيكون التقلب في حدود كبيرة وفقا لحالة الطلب على الصرف الأجنبي وعرضه في سوق الصرف الأجنبي⁽¹²⁾

وتوجد عدة سياسات لسعر الصرف تلجأ إليها الدول لتدعيم عملتها وتحقيق الاستقرار في اقتصادها وعلى الأخص لعلاج الاختلال في موازين مدفوعاتها.

وتتمثل هذه السياسات في ثلاثة سياسات وهي:

- 1- سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة
- 2- سياسة الرقابة المباشرة على المدفوعات
- 3- سياسة موازنة الصرف (صناديق موازنة الصرف)

المطلب الأول- سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة

قبل الخوض في هذا الموضوع لا بد من تصحيح بعض الأخطاء الشائعة والمتداولة في هذا الأمر. إذ يخلط البعض بين التخفيض والتعويم رغم الفارق الكبير بينهما، فالتعويم يعنى ترك العملة تتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب وهو ما يعنى نظرياً إمكانية انخفاض أو ارتفاع قيمة العملة أي أن التعويم ليس مرادفاً للتخفيض، كما أن هناك درجات مختلفة لعملية التعويم تختلف كثيراً عن مجرد ترك العمل لقوى السوق فهناك التعويم الكامل أو الحر وهناك التعويم المدار أو المحكوم وهو يتنوع إلى تعويم نظيف وتعويم غير نظيف (تعويم قذر) ولكل منها سياسة اقتصادية محددة⁽¹³⁾

كذلك قد يخلط البعض بين التخفيض والانخفاض، فالتخفيض يعنى ما تقوم به السلطات النقدية عمداً من أحداث تغيير في سعر صرف عملتها وذلك بتخفيض القيمة الخارجية لهذه العملة فالتخفيض عمل إرادي يتم في إطار سياسة نقدية واقتصادية متكاملة تهدف إلى تحقيق بعض

١٢ - والعرض والطلب المقصودين هنا هما عرض العملة الوطنية بواسطة المقيمين في الداخل والراغبين في القيام بمدفوعات للخارج لأي سبب كان مثل استيراد سلع أو تلقي خدمات من الخارج والراغبين في دفع إيرادات الاستثمارات الأجنبية في الداخل وكذلك يعرض من المضاربين على النقد، كما أن طلب العملة الوطنية بواسطة المقيمين في الخارج يكون من أجل الرغبة في القيام بمدفوعات للمقيمين في الداخل لأي سبب كان مثل تصدير سلع أو تأدية خدمات إلى الخارج أو تحويل رؤوس أموال أجنبية إلى الداخل وكذلك يطلب من المضاربين على النقد، وبعبارة أخرى فإن عرض العملة الوطنية بواسطة المقيمين في الداخل إنما يعنى بذاته طلباً على العملات الأجنبية بواسطتهم، كما أن طلب العملة الوطنية بواسطة المقيمين في الخارج إنما يعنى عرضاً للعملات الأجنبية بواسطتهم وذلك نظراً لأن العملات إنما تتبادل الواحدة بالأخرى، وتتم عمليات الصرف هذه في ما يعرف بسوق الصرف الأجنبي، وهذه السوق تتكون من البنوك المتخصصة في التجارة الخارجية وأقسام النقد الأجنبي في البنوك التجارية العادية، ويوجد إلى جانب هذا الصيرافة الأفراد المتخصصون في القيام بعمليات النقد الأجنبي، وفي هذه السوق يلتقي عارضي النقد الأجنبي مع طالبه. راجع تفصيلاً د/ أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق ص ١٤٨ وما بعدها، كذلك راجع نظرية العرض والطلب تفصيلاً:

د/ حازم الببلاوي، نظرية التجارة الدولية، منشأة المعارف الإسكندرية ١٩٦٨

١٣ - د/ عبد الفتاح الجبالي، كراسات استراتيجية، مرجع سابق ص ٤

الأهداف الاقتصادية المحددة , أما تعبير الانخفاض فيستخدم للدلالة على ما يحدث من نقص في القيمة الخارجية للعملة الوطنية مقومة بالعملات الأجنبية نتيجة لقوى السوق , فالانخفاض عبارة عن حركة تلقائية تحدث نتيجة تفاعل قوى السوق (العرض والطلب) وما يعاينيه الاقتصاد القومي من اختلالات هيكلية.(14)

وتعتبر سياسة تخفيض سعر صرف العملة الوطنية وسيلة متاحة للدول التي تعاني من اختلال في ميزان مدفوعاتها وعدم استقرار اقتصادها, وهي تهدف من وراء تخفيض سعر صرف عملتها إلى تخفيض أسعار منتجاتها بالنسبة إلى أسعار منتجات الدول الأخرى - دون أن تلجأ إلى اتباع سياسة انكماشية في الداخل وتخفيض مستوى الدخل القومي الحقيقي بحيث ينخفض مستوى الأسعار المطلقة فيها- وهكذا فإن مستوى الأسعار في الدولة المخفضة لقيمة عملتها يظل على ما هو عليه وكذلك الحال بالنسبة لمستوى الأسعار في الدول الأخرى (15)

وهنا نجد أن المقيمين في الدول الأخرى سوف يتمكنون من الحصول على مقدار معين من عملة الدولة المخفضة في مقابل كمية أقل من عملاتهم, و بديهي أنه سوف يترتب على ذلك أن تنخفض أسعار منتجات الدولة المخفضة بالنسبة لهم مما يؤدي إلى زيادة طلب هؤلاء على منتجات الدولة المخفضة فتزيد نسبة صادراتها إليهم, كذلك أيضاً ونظراً لأن المقيمين في الدولة المخفضة سوف يضطرون إلى دفع كميات أكبر من عملتهم في سبيل الحصول على مقدار معين من عملات الدول الأخرى فبديهي أن يترتب على ذلك أن ترتفع أسعار منتجات هذه الدول بالنسبة لهم مما يؤدي إلى نقص الطلب عليها فتتخفض قيمة وارداتها منهم وذلك تطبيقاً للقاعدة العامة أنه إذا انخفض ثمن السلعة زاد الطلب عليها وإذا زاد ثمن السلعة قل الطلب عليها(16). وعليه فزيادة صادرات الدولة المخفضة وبالتالي زيادة حصيلة النقد الأجنبي, ونقص الواردات وبالتالي تقليل الضغط على العملات الأجنبية سوف يقلل من فجوة النقد الأجنبي, ومن ثم يتحقق المزيد من التحسن وتستطيع الدولة معالجة العجز في ميزان مدفوعاتها.

هذه هي ببساطة الفكرة التي تبنى عليها سياسة تخفيض سعر الصرف.

١٤ - د/ أحمد جامع المرجع, العلاقات الاقتصادية الدولية, مرجع سابق ص ٢٦٨
 - كما أن التخفيض يحدث في سوق الصرف فقط , أما الانخفاض فيحدث في سوق الصرف كما يحدث في سوق السلع والخدمات الداخلية, كذلك لا يعمل التخفيض في ظل الاقتصاد الحر فالمفترض أنه لا يعمل إلا في ظل نظام ثبات سعر الصرف أما الانخفاض فهو يحدث في ظل اقتصاد حر يتيح لآلية العرض والطلب أن تعمل بكفاءة , كذلك فإن التخفيض يقابل عملية الرفع أي رفع قيمة العملة بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى بقرار رسمي, أما الانخفاض فهو يقابل الارتفاع في قيمة العملة الذي تتحكم فيه آلية العرض والطلب في سوق الصرف. لمزيد من التفاصيل حول الفرق بين التخفيض والانخفاض راجع د/ هاشم حيدر , التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات , معهد الإنماء العربي (بدون تاريخ)

١٥ - د/ إبراهيم محمد الفار , سعر الصرف بين النظرية والتطبيق , مرجع سابق ص ٤٥

١٦ - د/ إسماعيل عبد الرحيم , التجارة الدولية, مرجع سابق ص ١٢٤

وتخفيض سعر صرف العملة الوطنية لا يؤثر فقط على التجارة المنظورة بل يؤثر أيضا على حساب التجارة غير المنظورة (الخدمات) وكذلك أيضا على حساب رأس المال طويل الأجل , فما ينطبق على السلع والمنتجات ينطبق على الخدمات وكذلك على رأس المال طويل الأجل وكذلك على تمويل الاستثمارات في الداخل أو الاستثمارات في الخارج.

وعلى ذلك فإن من أهم الأهداف المنشودة لتخفيض سعر صرف العملة الوطنية كأحد إجراءات السياسة النقدية هو تشجيع وتنمية الصادرات الوطنية , والتقليل من حجم وقيمة الواردات كوسيلة لإصلاح العجز في ميزان المدفوعات⁽¹⁷⁾

لكنه من الأهمية بمكان مراعاة أن نجاح هذه السياسة في تحقيق الأهداف المرجوة منها مرتبط بضرورة توافر عدة شروط وهي:

1- أن يكون الطلب الخارجي على صادرات الدولة التي قامت بالتخفيض مرنا⁽¹⁸⁾

بحيث يؤدي تخفيض سعر صرف العملة إلى زيادة الطلب العالمي على صادرات تلك الدولة بنسبة أكبر من نسبة التخفيض فتكون المحصلة النهائية هي زيادة القيمة الكلية لصادرات تلك الدولة.

2- أن يكون الطلب المحلي على الواردات مرنا: بحيث يؤدي ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تخفيض سعر صرف العملة الوطنية إلى إنقاص الطلب الداخلي على الواردات بنسبة أكبر من نسبة تخفيض قيمة العملة.

3- أن يكون الجهاز الإنتاجي للدولة التي قامت بالتخفيض مرنا: بحيث يكون الجهاز الإنتاجي بهذه الدولة قادرا على الاستجابة ومواجهة الزيادة التي سوف تحدث في الطلب الخارجي على منتجاتها كذلك أيضا على إشباع الطلب المحلي - والذي من المتوقع أن يزداد على السلع المحلية البديلة عن الواردات على إثر ارتفاع أسعار هذه الواردات نتيجة تخفيض قيمة العملة المحلية للدولة.

4- ألا يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى ارتفاع الأسعار المحلية: إذ

١٧ - عماد محمد الليثي , التبادل الدولي , دراسة في منهجية التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر , دار النهضة العربية ٢٠٠٢ ص ٣٨

١٨ - المقصود بمرونة العرض و الطلب للصراف الأجنبي هو مدى التغير في الكميات المطلوبة والمعروضة من الصراف الأجنبي في حالة حدوث تغير معين في سعر الصرف , فإذا حدث تغير في سعر الدولار الأمريكي بنسبة معينة وأدى ذلك إلى حدوث تغيرات في الكميات المطلوبة منه بنسبة أكبر من نسبة التغير في سعر الصرف يكون الطلب على الدولار مرنا , وعكس ذلك إذا حدث تغير في سعر الدولار بنسبة معينة وأدى ذلك إلى حدوث تغير في الكميات المطلوبة منه بنسبة أقل من نسبة التغير في سعر الصرف , يكون الطلب على الدولار غير مرن , ويكون الطلب على الصراف متكافئ المرونة إذا كانت نسبة التغير في الكميات المطلوبة تساوي نسبة التغير في سعر الصرف. راجع تفصيلا د/ إسماعيل عبد الرحيم , المرجع السابق ص ١٢٣

- د/ حازم الببلاوي , نظرية التجارة الدولية, مرجع سابق

لو أدى التخفيض في قيمة العملة إلى ارتفاع الأسعار المحلية- وهذا ما يحدث غالباً⁽¹⁹⁾ لأدى هذا الارتفاع إلى فقدان الميزة التنافسية الإضافية التي يمكن أن تكتسبها الدولة في الأسواق العالمية نتيجة القيام بتخفيض سعر صرف عملتها، لذلك يجب أن تتبع سياسة التخفيض في جو من الاستقرار على مستوى الأسعار المحلية.

5- ألا تؤدي سياسة التخفيض إلى تخفيض مستوى الدخل القومي في الداخل أو في الخارج: حيث إن زيادة صادرات الدولة من شأنها زيادة الدخل القومي في الداخل وسوف يؤدي ذلك إلى زيادة الواردات طبقاً للميل الحدي للاستيراد.

كذلك أيضاً قد تؤدي زيادة صادرات تلك الدولة إلى الدول الأخرى وانخفاض وارداتها منهم إلى انخفاض مستوى الدخل القومي في هذه الدول مما يؤدي إلى نقص طلب هذه الدول على صادرات تلك الدولة طبقاً للميل الحدي للاستيراد بها فيؤدي ذلك إلى عدم تحقيق هذه السياسة للأهداف المرجوة من تطبيقها.

6- ألا تؤدي سياسة التخفيض إلى المضاربة على العملة: حيث إنه من المتوقع عند حدوث تخفيض في قيمة العملة أن يؤدي ذلك إلى وجود نوع من المضاربة على هذه العملة يؤثر تأثيراً سلبياً على ميزان مدفوعات الدولة المخفضة، ذلك أن اعتياد الدولة على تخفيض قيمة عملتها كلما واجهتها أزمة في ميزان مدفوعات سيجعل بالإمكان التنبؤ بوقت حدوث مثل هذا التخفيض ونتيجة لهذا تسوء حالة ميزان المدفوعات أكثر فتضطر الدولة إلى إجراء تخفيض في قيمة عملتها أكثر مما كان يمكن أن يحدث فيما لو بقيت الأحوال العادية هي السائدة فتتدهور القيمة الخارجية للعملة، ولا شك أن هذا الأمر يؤدي إلى فقد الثقة في عملة هذه الدولة ويتردد الشك في الأسواق النقدية بأن التخفيض سوف يعقبه تخفيض آخر إلى ما لا نهاية مما يزيد الأمر سوءاً.

7- ألا تتخذ الدول الأخرى سياسات مناهضة لهذه السياسة: كأن تقوم هي الأخرى بتخفيض قيمة عملاتها و إلا أدى ذلك إلى فقدان الميزة التنافسية التي يمكن أن تحصل عليها الدولة في الأسواق العالمية فعندما هجرت

١٩ - ويرجع البعض ذلك إلى أن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الوسيطة وهو ما يترتب عليه ارتفاع أسعار السلع النهائية التي تستخدم هذه المنتجات الوسيطة ، كذلك يترتب على تخفيض قيمة العملة الوطنية أيضاً ارتفاع أسعار الواردات بصفة عامة مما يتمخض عنه ارتفاع مستوى نفقات المعيشة و حدوث تضخم وما يترتب على ذلك من تشوهات في الأسعار وسوء تخصيص الموارد، أضف إلى ذلك ما سوف يترتب على سياسة التخفيض من تحويل جانب من الطلب المحلي على السلع المستوردة إلى السلع المحلية البديلة نظراً لارتفاع أسعار السلع المستوردة ، وحيث إن الطاقات الإنتاجية لهذه المنتجات وصلت إلى أقصى قدرات التشغيل فإن الأسعار المحلية لا بد و أن ترتفع، كما يؤدي إلى حدوث ارتفاع في تكاليف الاستثمار حيث ترتفع أسعار الآلات والمعدات الإنتاجية المستوردة مقومة بالعملة المحلية ، كما أن توقع الأفراد لاتجاه السلطات النقدية لتخفيض قيمة العملة مستقبلاً سوف يترتب عليه زيادة الطلب مما يؤدي إلى زيادة الأسعار راجع: عماد محمد الليثي، التبادل الدولي، دراسة في منهجية التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر، دار النهضة العربية ٢٠٠٢ ص ٤١

بريطانيا نظام الذهب في 16 من سبتمبر عام 1931 وقامت بتخفيض قيمة عملتها الخارجية حصلت على ميزة تنافسية نتيجة لزيادة صادراتها وانخفاض وارداتها من الدول الأخرى، إلا أن الدول الأخرى عندما شعرت بمنافسة الصادرات البريطانية لصادراتها في الأسواق الخارجية أو لمنتجاتها في الأسواق المحلية بدأت هي الأخرى بدورها في تخفيض قيمة عملتها الخارجية ولم يأتي عام 1937 إلا وكانت القيمة الفعلية للعملة ومعظم أسعار صرف هذه العملات في نفس الوضع الذي كانت عليه عام 1931⁽²⁰⁾

من هذا كله يتبين أن نجاح سياسة تخفيض سعر الصرف في تحقيق الأهداف المرجوة منها أمر مرتبط بشروط عديدة لا بد من توافرها وخاصة شرط المرونة سواء مرونة الطلب الخارجي على الصادرات الوطنية أو مرونة الطلب الداخلي على الواردات الأجنبية أو مرونة الجهاز الإنتاجي في قدرته على إشباع الحاجات الداخلية ومواجهة الزيادة المتوقعة في الطلب الخارجي ، والملاحظ أن الدول النامية غالباً ما تجد نفسها في وضع لا تحسد عليه عند لجوئها إلى تطبيق هذه السياسة نظراً لأن مجموع درجة المرونة الخارجية على صادراتها أو درجة المرونة الداخلية على الواردات الأجنبية لا يزيد عن الواحد الصحيح ومن ثم فإن تخفيض قيمة عملتها لا يؤدي إلا إلى زيادة العجز في ميزان مدفوعاتها، ويضاعف من دقة مركز هذه البلدان ما يتصف به عرض صادراتها - على الأقل في المدة القصيرة- من ضالة المرونة.⁽²¹⁾

و تشير الدراسات⁽²²⁾ التي تمت على المستوى العالمي إلى أن التخفيض لسعر صرف العملة الوطنية قد أدى إلى تحسن الميزان التجاري وميزان العمليات الجارية في بعض الدول التي تمثل صادراتها نسبة هامة في التجارة الدولية.

- ٢٠ - د/ محمد عبد العزيز عجمية ، الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق ص ٨٤
- لمزيد من التفاصيل حول شروط نجاح سياسة التخفيض راجع: د/ أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق ص ٢٧٢ - ٢٧٩
- ٢١ - د/ محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق ص ٨٤
- د/ رمزي زكي ، مدى فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة في علاج العجز بموازن المدفوعات للبلاد النامية، معهد التخطيط القومي، مذكرة داخلية رقم (٥٧٠) القاهرة ١٩٨٢
- ٢٢ - د/ إبراهيم محمد الفار ، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق ص ٤٦ - ٦٨
- د/ السيد أحمد جاهين، العلاقات الاقتصادية الدولية، مكتبة كلية الحقوق، جامعة الزقازيق ٢٠٠٣ ص ٣٤٢ - ٣٧٩
- ٢١ - د/ أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق ص ٢٧٩
- ٢٢ - لمزيد من التفاصيل حول هذه الدراسات راجع:

- j. bolak and t. chang, effects of depreciation on a countrys export price level, imf staff papers, vol. 1 , 1950

- Jacques r. artus, the 1967 devaluation of pound sterling, imf staff papers , vol. xxll, no. (November 1975) pp. 596-640

- Romeo m. boutista, exchange rate adjustment under generalized currency floating: comparative analysis among developing countries, world bank staff working paper, no. 436, October 1980

أما بالنسبة لبعض أنواع الصادرات فقد أدى التخفيض إلى زيادة حجم الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة ولم يكن للتخفيض أثر يذكر على حجم صادرات المواد الأولية بسبب بعض العوامل المؤثرة على هذه المواد الأولية بصفة أساسية مثل عدم استقرار الأسعار العالمية وضعف الطلب عليها من جانب الدول الأخرى فضلا عن علاقة الطلب بمستويات الدخل في الدول الأخرى هذا عن العوامل الخارجية، أما بالنسبة للعوامل الداخلية فهي تعود إلى ما يسمى بالعوامل خارج النظرية مثل الظروف الجوية و المناخية.

وبالنسبة للواردات فقد كان تأثير التخفيض فعالا في الحد من الطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية في بعض الدول والتي كانت لديها القدرة على إعادة تخصيص مواردها لإنتاج المزيد من الواردات الاستثمارية والوسيلة، ولعل السبب في ذلك هو أن بعض الدول لدى اقتصادها القدرة على إنتاج البديل لهذه النوعية من السلع نظرا لارتباط ذلك بكمية وكفاءة استخدام مواردها فضلا عن طاقة الاقتصاد على فعل ذلك.

وأخيرا فإن المعرفة الحقيقية لأثر التخفيض على معدلات التبادل الدولي تتطلب التفرقة بين المدى القصير والمدى الطويل، ففي الحالة الأولى (المدى القصير) يؤدي التخفيض إلى تدهور معدلات التبادل الدولي لأن الأسعار المحلية للصادرات تكون أكثر ثباتا من الأسعار المحلية للواردات، بينما في الحالة الثانية (الأجل الطويل) فإن احتمالات تحسن معدلات التبادل تتكافأ مع احتمالات تدهورها⁽²³⁾. لهذا كله يتبين أن سياسة تخفيض سعر الصرف ليست هي العلاج السحري الكفيل بالقضاء على العجز في موازين المدفوعات ومعالجة عدم الاستقرار الاقتصادي أو تجنيد الدولة صعوبات السياسة الانكماشية والاضطرار إلى تخفيض مستوى الدخل القومي لعلاج مثل هذا العجز وخاصة في الدول النامية.

و يرى البعض⁽²⁴⁾ أن الأخرى بالدول النامية والدول الخارجة من الحروب - بدلا من اللجوء إلى سياسة التخفيض- الأخرى بها توسيع طاقتها الإنتاجية بما يكفي لإنتاج منتجات تحل محل قدر من وارداتها وإنتاج منتجات أخرى أكثر قبولا في الأسواق العالمية من حيث أسعارها ودرجة جودتها وغير ذلك أي زيادة قدرتها على الإحلال محل الواردات وزيادة طاقتها التصديرية من جهة أخرى.

أما بالنسبة للدول المتقدمة التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها فالأخرى بها أن تتبع سياسة اقتصادية ومالية ونقدية سليمة تكافح بفعالية الاتجاه التضخمي فيها أي كانت أسبابه وتثبت من مستوى الأسعار فيها بدرجة كبيرة مما يمكنها من الصمود في أسواق التصدير العالمية

٢٣ - عماد محمد الليثي، التبادل الدولي، دراسة في منهجية التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر ٢٠٠٢ ص ٤٢

٢٤ - راجع تفصيلا د/ أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق ص ٢٧٩

من جهة وتخفيف ميلها إلى الاستيراد من جهة أخرى

المطلب الثاني- سياسة الرقابة المباشرة على المدفوعات

إذا كانت فعالية سياسة تخفيض سعر الصرف كعلاج لعجز ميزان المدفوعات وعدم الاستقرار الاقتصادي مشكوكا في فعاليتها إلى حد كبير- كما رأينا آنفا-

فإننا نجد أن بعض الدول تلجأ إلى تطبيق سياسة أخرى ألا وهي سياسة الرقابة المباشرة على المدفوعات , فبمقتضى هذه السياسة تتدخل الدولة صراحة في مجال مدفوعاتها الخارجية وذلك بفرض رقابة مباشرة على هذه المدفوعات و إجبار الطلب على النقد الأجنبي على أن يبقى في حدود المعروض من هذا النقد ومن ثم يتلاشى العجز في ميزان المدفوعات أو يكبت بالأحرى.

وهناك أساليب ثلاثة للرقابة على المدفوعات وهي:

الرقابة على الصرف- القيود الكمية (نظام الحصص)- الضرائب الجمركية⁽²⁵⁾

وتهدف هذه السياسة إلى الحد من الطلب على العملات الأجنبية بسبب عدم كفاية الكميات المعروضة منها- وبالتالي المحافظة على قيمة العملة الوطنية دون اللجوء إلى تخفيض قيمتها⁽²⁶⁾ وتتمثل الميزة الكبرى لسياسة الرقابة على المدفوعات في تمكين الدولة من تقييد وارداتها وجعلها في الحدود التي يمكن تمويلها بواسطة الكميات- القليلة نسبيا- المتاحة للاقتصاد القومي من النقد الأجنبي.

كذلك فإن هذه السياسة من شأنها أن تؤدي إلى تمكين الدولة من أن تميز ما بين وارداتها فتسمح فقط باستيراد تلك السلع التي لا غنى عنها للاقتصاد القومي مثل المواد الأولية والمواد الغذائية , وأن تحرم أو تقيد إلى حد بالغ الاستيراد من مختلف السلع الكمالية , بل قد تمنع استيراد بعض السلع منعاً باتاً أو تمنع استيرادها من مناطق معينة.

بذلك يصبح استيراد السلع من الخارج رهناً بالحصول على ترخيص

٢٥ - تقوم الدولة بواسطة الرقابة على الصرف بتقييد الكمية المحدودة من النقد الأجنبي بين طالبيه الراغبين في إجراء مدفوعات للخارج بحيث يكبت الطلب على هذا النقد في الحدود التي يزيد فيها عن الكمية المعروضة منها, وكذلك بواسطة القيود الكمية أو نظام حصص الواردات تستطيع الدولة عدم السماح خلال مدة معينة إلا باستيراد تلك الكميات من السلع التي لا تزيد قيمتها عن حصيلة الدولة من النقد الأجنبي خلال هذه المدة, و أخيراً تستطيع الدولة بواسطة فرض ضرائب مرتفعة على الواردات أن تقلل من الطلب عليها إلى الحدود التي يكفى فيها النقد الأجنبي للدولة تمويله, كما قد تفرض ضرائب على تلك الصادرات التي يعتقد في عدم مرونة الطلب الخارجي عليها. راجع تفصيلاً د/ أحمد جامع , العلاقات الاقتصادية الدولية ص ٢٨١

٢٦ - د/ السيد عبد المولى, محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية, مرجع سابق ص ٧٥

بالاستيراد لا بما يستقر عليه رأى المستورد في ضوء الاعتبارات التجارية (السعر- جودة السلعة- الكمية- شروط البيع والشراء) أي أنه من الجائز في ظل سياسة الرقابة على الصرف استيراد سلع أقل جودة وبشروط أقل ملائمة وبسعر مرتفع نسبيا، كذلك قد توقف الدولة إعطاء أذونات التصدير على شرط البيع بعملات معينة أو شرط البيع بثمن معين (27) حيث إن الرقابة على الصرف عادة ما يصاحبها تعدد أسعار الصرف.

لكن يجب عند تطبيق سياسة الرقابة المباشرة على المدفوعات - حتى توتى ثمارها- يجب النظر إليها على أنها سياسة مؤقتة مهما طال أجل تطبيقها ولا يمكن أن تكون سياسة دائمة فيجب أن تطبق لظروف عارضة ولمدة مؤقتة فحسب ترفع بعدها هذه الرقابة و إلا وجهت إليها كافة الانتقادات التي توجه إلى سياسة الحماية التجارية وعلى الأخص الحد من إسهام الدولة في تقسيم العمل الدولي والتخصص في الإنتاج , وكذلك السماح للمشروعات ذات الكفاءة الإنتاجية الضعيفة من البقاء في الوجود بل والتوسع فيها طالما أنها في مأمن من منافسة المشروعات الأجنبية.

كذلك لا يمكن اعتبار هذه السياسة بديلا عن سياسة اقتصادية سليمة تهدف إلى إزالة الأسباب الحقيقية للعجز في ميزان المدفوعات وعلى الأخص الاتجاه التضخمي للاقتصاد القومي وارتفاع الأسعار في الداخل مقارنة بالأسعار في الدول الأخرى.

وأخيرا فإنه يمكن اعتبارها سياسة مبرره في حالة الدول المتخلفة الراغبة في تعبئة مواردها المحدودة من النقد الأجنبي لتمويل احتياجات الاقتصاد القومي من رؤوس الأموال الإنتاجية والمواد الأولية المستوردة من الخارج بهدف تنمية الاقتصاد القومي وعدم إهدار موارد الدولة من النقد الأجنبي المتاح في مشتريات لا تخدم التنمية (28)

المطلب الثالث- سياسة موازنة الصرف (صندوق موازنة الصرف)

عندما تركت بعض الدول نظام الذهب واتبعت نظام حرية سعر الصرف بدأت قيم العملات في التقلب في حدود واسعة بحسب ظروف العرض و الطلب اليومي ومثل هذا التقلب ضار بحركة التبادل التجاري وبحركة الاستثمارات الدولية.

فقد أدى التقلب في أسعار صرف هذه العملات إلى هروب رؤوس الأموال من هذه الدول إلى الدول الأخرى سعياً وراء الأمن والطمأنينة، كذلك أدى إلى إقبال المضاربين على عمليات المضاربة في الصرف الخارجي بقصد

٢٧ - د/ محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق ص ٨٦

٢٨ - د/ أحمد جامع , العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق ص ٢٨٢ وما بعدها

التربح⁽²⁹⁾ فأصبحت أسعار الصرف تتقلب حتى لمجرد إشاعة قوية لا أساس لها من الصحة تتردد حول عملة الدولة أو عملات الدول الأخرى، واجتناباً لهذه الآثار الضارة المترتبة على التقلبات الواسعة في أسعار الصرف قامت هذه الدول بإنشاء ما يسمى بمال موازنة الصرف بهدف تخفيف التقلب في سعر صرف العملة الوطنية والعمل على استقراره عند المستوى الكفيل بتحقيق المصلحة العامة للاقتصاد القومي.

فمال موازنة الصرف عبارة عن صندوق تنشئه الدولة وتمده بمقادير كبيرة من الذهب والعملات الأجنبية والعملة الوطنية كاحتياطي، وتنشأ الدولة هيئة مستقلة ملحقة بوزارة المالية أو بالبنك المركزي تقوم بإدارة صندوق موازنة الصرف، وتعد الطريقة الفنية التي يتدخل بها الصندوق في سوق الصرف الأجنبي- للعمل على استقرار سعر صرف العملة الوطنية وتخفيف التقلبات الناتجة عن قوى السوق - طريقة بسيطة ومباشرة⁽³⁰⁾

فمن المعروف أنه في ظل حرية الصرف يتقلب سعر الصرف وفقاً لقوى العرض والطلب ارتفاعاً وانخفاضاً، فعندما ترتفع قيمة العملة الوطنية عن السعر التوازني لأي سبب من الأسباب فإن الصندوق يتدخل في هذه الحالة في سوق الصرف الأجنبي بأعماً للعملة الوطنية - وذلك بجزء مما يملكه منها- ومشتريا للعملات الأجنبية وبهذا يميل سعر صرف العملة الوطنية إلى الانخفاض والعودة إلى المستوى التوازني مرة أخرى.

أما في حالة انخفاض قيمة العملة الوطنية عن المستوى التوازني لأي سبب من الأسباب فإن الصندوق يتدخل في هذه الحالة مشتريا للعملة الوطنية بجزء مما يملكه من الذهب والعملات الأجنبية وبأعماً للعملات الأجنبية وبهذا يميل سعر صرف العملة الوطنية إلى الارتفاع مرة أخرى والعودة إلى السعر التوازني.

بهذه الطريقة يستطيع الصندوق أن يجنب العملة الوطنية تأثيرات التقلبات الطارئة في سوق الصرف الأجنبي⁽³¹⁾ فكأن عمل الصندوق يتمثل في التعامل في العملات الأجنبية بيعاً و شراء» بقصد منع التقلبات العنيفة في سعر الصرف.

ولا تختلف هذه السياسة عن السياسة القطنية للحكومة المصرية في بعض الفترات في الماضي، فعندما كان سعر القطن المصري ينخفض كانت الحكومة تتدخل بالشراء وإذا ما ارتفع السعر كانت تتدخل ببيع جزء من المخزون لديها⁽³²⁾

٢٩ - د/ محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق ص ٩٨

٣٠ - د/ أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق ص ١٨١

٣١ - د/ أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، المرجع السابق مباشرة ص ١٨٢

٣٢ - د/ محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق ص ١٠٠

وجدير بالذكر أن تدخل الصندوق في سوق الصرف الأجنبي يجب أن يكون في حالات التقلبات المؤقتة أو العارضة، أما التغيرات التي يكون نتيجة أسباب اقتصادية وطويلة الأجل فلا يملك الصندوق أن يواجهها وإلا لأدى ذلك إلى استنزاف احتياطي الصندوق من الذهب والعملات الأجنبية، كذلك أيضا يعتمد نجاح الصندوق في أداء مهمته على حجم موارده من الذهب والعملات الأجنبية فكلما زادت هذه الموارد زادت إمكانية نجاحه وكلما قلت موارده قلت إمكانية نجاحه.

المشكلات التي تواجه هذه السياسة

إن سياسة تدخل الدولة في سوق الصرف الأجنبي بهدف التخفيف من تقلبات سعر الصرف بواسطة صندوق موازنة الصرف- كأى سياسة لا بد وأن تواجه ببعض المشكلات، وتتمثل أهم المشكلات التي يمكن أن تواجه هذه السياسة فيما يلي:

1- مشكلة صعوبة إدارة عملية التدخل في سوق الصرف وخاصة عند صعوبة التمييز بين ما إذا كان الاختلال يرجع لأسباب عارضة أم إلى أسباب دائمة.

2- كذلك قد يؤدي اللجوء إلى هذه السياسة إلى إيجاد نوع من التناقض بين السياسات الوطنية للدول المطبقة لها مما قد يفضي إلى حرب اقتصادية بين هذه الدول، وهذا ما ظهر بالفعل حينما لجأت بعض الدول خلال الثلاثينات إلى تطبيق هذه السياسة فقد أوجدت تناقضا بين السياسات الوطنية مما استوجب ضرورة إيجاد نوع من التعاون الدولي بين السلطات النقدية في هذه الدول. وقد قامت كل من فرنسا وإنجلترا وأمريكا بتوقيع اتفاق من هذا النوع في عام 1936 وانضمت إليه العديد من الدول بعد ذلك - بهدف التنسيق بين سياسات صناديق استقرار الصرف العاملة في هذه الدول والعمل على استقرار أسعار الصرف فيها، لذلك فإن نجاح سياسة مال موازنة الصرف يستوجب وجود تعاون دولي في هذا المجال⁽³³⁾. وأخيراً يمكن القول بأنه أياً كانت السياسة التي تنتهجها الدولة لسعر الصرف الأجنبي فيجب أن تكون هذه السياسة متسقة مع كافة السياسات الأخرى في الدولة سواء أكانت السياسة الاقتصادية أو المالية أو النقدية، وأن تكون سياسة واقعية تراعى الظروف الاقتصادية القائمة.

المبحث الثاني- أزمة سعر صرف الجنيه المصري

تعتبر مصر من الدول النامية والتي تسعى بخطى حثيثة إلى إصلاح مسارها الاقتصادي ولتحقيق قدر مناسب من التنمية وتحقيق التقدم الاقتصادي.

وتعتبر وحدة النقد هي واجهة اقتصاد الدولة والمرآة التي تعكس حالتها الاقتصادية من قوة أو ضعف، فالإقتصاد القوي يخلق بالضرورة وحدة نقد

٣٣ - راجع تفصيلاً د/ أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق ص ١٨٤

قوية ومرغوبة والعكس صحيح وهذا الأمر ينطبق على الاقتصاد المصري حيث أدت الاختلالات الهيكلية وضعف معدلات الإنتاج وسوء حالة البنية والهيكل الأساسية إلى خلق كثير من المشاكل الاقتصادية مثل زيادة معدلات التضخم , واستمرار العجز في ميزان المدفوعات-- الخ

وقد انعكس هذا على مركز الجنيه المصري فتدهورت قيمته في مواجهة العملات الأجنبية الأخرى وخاصة الدولار الأمريكي.

وتتلخص مشكلة الجنيه المصري ببساطة تامة في وجود طلب زائد على العملات الأجنبية هذا الطلب المتزايد يقابله قصور في الطلب على الجنيه المصري , ويكمن لب المشكلة في تزايد فائض الطلب على العملات الأجنبية بمعدلات تفوق معدلات العرض منها مما ينتج عنه ردود عكسية على الجنيه المصري تظهر في صورة التدهور المتتالي لأسعار صرف الجنيه المصري. (34) لذلك كان لابد من إلقاء الضوء بشيء من التفصيل على أسباب أزمة سعر صرف الجنيه المصري.

وعند تحليل أسباب الأزمة التي يتعرض لها الاقتصاد المصري من فترة إلى أخرى ينبغي التفرقة بين نوعين من العوامل وهما العوامل الهيكلية الضاغطة على سعر الصرف والعوامل العارضة التي ترتبط بحدوث تغيرات معينة وذلك على النحو التالي:

أولاً- العوامل الهيكلية

وهي العوامل التي يمكن أن نطلق عليها العوامل الهيكلية الضاغطة على سعر الصرف وهي العوامل المرتبطة بهيكل الاقتصاد القومي ودرجة تطوره وقدرته على التكيف مع الصدمات التي يتعرض لها ويتمثل أهمها في ما يلي:

ضعف معدل الادخار المحلي: فالعجز في الميزان التجاري في الاقتصاديات النامية ما هو إلا تعبير عن أن استهلاك المجتمع واستثماراته تتجاوز قدراته الإنتاجية ومن ثم تلجأ إلى الخارج تمويلاً للفجوة الادخارية , وقد بلغ معدل الادخار المحلي في مصر كنسبة من الناتج القومي المحلي نحو 27% خلال عام 22021/2022

ويعتبر تصنيف مصر تصنيف منخفض وهو نتيجة طبيعية لاقتصاد ضعيف ونظام اداري مترهل.

2- ضعف الأداء التصديري: وهو ما يتضح من خلال التراجع المستمر والواضح في معدل النمو السنوي للصادرات السلعية وكذا تراجع نسبة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي في معظم فترة التسعينات حتى الآن

فضلا عن اختلال تلك الصادرات. وهو ما بدأ واضحا من خلال إحصائيات المتحصلات والمدفوعات، وعلى الرغم من تزايد قيمة الصادرات السلعية بنوعيتها في الأعوام الستة الأولى من القرن الحادي والعشرين حتى وصلت في عام 2006 إلى نحو 18.45 مليار دولار إلا أننا نجد أن الزيادة غير المعقولة في قيمة الواردات تضيع هذه الجهود هباء حيث وصلت قيمة الواردات السلعية في عام 2022 إلى نحو 53.8 مليار دولار.

3- اعتماد ميزان المدفوعات- في العجز المزمن في الميزان التجاري- على ميزان الخدمات وعلى التحويلات لمواجهة العجز المزمن في الميزان التجاري، فالاعتماد على هذه المصادر (ميزان الخدمات والتحويلات) لتغطية العجز في الميزان التجاري وتدير موارد النقد الأجنبي قد يؤدي إلى تعرض سعر الصرف لضغوط شديدة إذا ما تعرضت هذه العوامل للتقلبات حيث إن هذه العوامل تعتبر ذات درجة عالية من الحساسية للظروف الخارجية. (35)

4- الارتباط الوثيق بين الجنيه المصري والدولار الأمريكي: بل ارتباط الاقتصاد المصري بالاقتصاد الأمريكي بعلاقات قوية في مجالات التجارة السلعية والسياحة والاستثمارات وغيرها من المجالات الاقتصادية، مما كان له دور كبير في وضوح الرؤيا بالنسبة لانتقال عدوى أزمة سوق المال في الولايات المتحدة إلى سوق المال المصري وقد ظهر هذا بوضوح في انخفاض المؤشرات وزيادة مبيعات الأجانب وانخفاض أسعار شهادات الإيداع الدولية المصرية المقيدة بالأسواق المالية العالمية، وقد أدركت السلطات النقدية أخيرا خطورة هذا الأمر فأصدر البنك المركزي في نهاية نوفمبر 2005 قرارا هاما يتمثل في تنويع محفظة الاحتياطي النقدي من الدولار إلى سلة عملات لينهى بذلك علاقة تاريخية بين الجنيه والدولار امتدت عبر عدة عقود، فالقرار نص على خفض حصة الدولار في محفظة الاحتياطي من 85% إلى 58.6% مقابل ارتفاع حصة اليورو في محفظة الاحتياطي إلى 35% وتوزيع ما تبقى على الجنيه الإسترليني والين الياباني وتطبيق هذا القرار من شأنه أن يؤدي بمرور الوقت إلى فك الارتباط تدريجيا بين الجنيه المصري والدولار الأمريكي. (36)

٣٥ - البنك الأهلي المصري « تطور سعر الصرف في مصر. النشرة الاقتصادية، المرجع السابق ص ٤٢ وقد وصف صندوق النقد الدولي هذه المصادر بالأربعة الكبار وهي تحويلات المصريين، السياحة، صادرات البترول، قناة السويس، وقد أشار في تقرير له عام ١٩٨٠ إلى ملاحظة مهمة عن موارد مصر من النقد الأجنبي والتي زادت بشكل مذهل ابتداء من عام ١٩٧٩ وقال محذرا: حذار من الاعتماد على هذه الموارد في تدبير النقد الأجنبي فهي هشة لأنها تعتمد على ظروف خارجية إذا تحسنت زادت الموارد وإذا كانت سيئة نقصت الموارد. راجع د/ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، عدوى الأزمات المالية، مرجع سابق ص ١٨٦

٣٦ - وقد جاء هذا القرار محققا لمطلب الكثير من الاقتصاديين الذين طالبوا مرارا بضرورة فك الارتباط بين الجنيه المصري والدولار الأمريكي، فقد أفاد الدكتور/ فريد النجار الأستاذ بكلية التجارة جامعة الزقازيق: بأن زواج الجنيه المصري من الدولار الأمريكي - على مدى ثلاثين عاما - هو زواج باطل مؤكدا أن الاقتصاد المصري تكبد خسائر فادحة بسبب ارتباطه شبه الأبدى بالدولار واعتباره العملة الدولية الوحيدة، وأضاف أننا نحتاج إلى صورة عملية للقيمة الحقيقية للجنيه المصري عالميا وذلك من خلال ربطه بسلة عملات متوقعا سيادته حدوث تحسن في قيمة الجنيه المصري أمام تلك العملات، كما وأضاف بأن مصر تتلقى العديد من المساعدات المالية والفنية من الاتحاد الأوروبي واليابان وبالتالي فإن تنويع سلة العملات يعنى التشغيل الاقتصادي للمساعدات المالية والفنية من هذه الدول، كما أشاد الدكتور/ شامل الحموي أستاذ تمويل واستثمار التجارة بجامعة عين شمس

5- المشاكل الناتجة عن ازدياد معدل ديون القطاع الخاص وضعف جودة هذه القروض.

6- ارتفاع قيمة الدين الخارجي وما ترتب عليه من ارتفاع تكاليف خدمة هذا الدين (الفوائد والأقساط) وما نتج عنه من إهدار جزء كبير من موارد النقد الأجنبي.

7- المضاربة على العملات والتغيرات التكنولوجية في أسواق رأس المال، الأمر الذي لم يستطع معه سوق رأس المال المصري مجاراته أو مسايرته نظرا لضعف السوق، وتلعب شركات الصرافة - رغم محدودية معاملاتها بالسوق - دورا رئيسيا بالسوق بل أصبحت هي المحدد الأساسي ونقطة البدء عند رسم السياسة الخاصة بالنقد الأجنبي وذلك نظرا لما تتمتع به من قدرات على جذب المزيد من موارد النقد الأجنبي، ونظرا لما تتميز به من مرونة مقارنة بالجهاز المصرفي (37) ولذلك كانت هذه الشركات دائما ما تستغل الموقف وتضارب على الدولار برفع سعره وذلك من خلال حجب كميات كبيرة من الدولارات التي في حوزتهم بهدف المضاربة على أمل استمرار ارتفاع الأسعار أو قيام الحكومة بتخفيض سعر صرف الجنيه المصري. (38)

8- ضعف قطاع الخدمات المالية: وهو ما يظهر في عدة أمور تتمثل في ما يلي:

- اختلاط الأوراق بين بعض البنوك ورجال الأعمال: مما أدى إلى حصول عدد محدود من الشركات ورجال الأعمال - لا يزيد عددهم عن الخمسين عميل تقريبا- على نسبة معينة من جملة الائتمان الذي قدمه القطاع المصرفي للقطاع الخاص في مصر. مع أن أغلب هذه الشركات وأصحابها من رجال الأعمال لهم معاملات سابقة مع البنوك ولم يتم سداد مديونياتهم، وعلى الرغم من ذلك وافقت بعض البنوك على تأجيل سداد مديونياتهم أو على زيادة الحدود الائتمانية المصرح لهم بها وبالتالي عوقبت القطاعات الإنتاجية التقليدية من زراعة وصناعة وسياسة بسبب قلة الأموال المتاحة مرتين:

أ- بسبب نقص استثمارات القطاع الخاص

ب- بسبب عدم إمكانية الحصول على التمويل المطلوب من البنوك

بقرار تنويع محفظة الاحتياطي النقدي إلى سلة من العملات مؤكدا أن ذلك كان يجب أن يحدث قبل انفلات الدولار للمحافظة على قوة العملة وثباتها للحد من مخاطر تقلبات سعر صرف العملات أمام الجنيه المصري، كما أضاف سيادته أن فك سلة الارتباط سوف يؤدي إلى فك الارتباط بين الجنيه المصري والدولار، كما سيؤدي إلى تدعيم الإيرادات والموارد بالعملات الأجنبية. راجع: أخيرا .. فك الارتباط بين الجنيه والدولار، الأهرام الاقتصادي العدد ١٩٢٥ - ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٥ - ٢٦ من شوال ١٤٢٦ هـ ص ٣٣

٣٧ - د/ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، عدوى الأزمات المالية، مرجع سابق ص ١٨٠

٣٨ - البنك الأهلي المصري « تطور سعر الصرف في مصر، النشرة الاقتصادية، مرجع سابق ص ٤٤

- و زاد من صعوبة الموقف أن جزءا غير قليل من تمويل البنوك قد وجه إلى المشاريع العقارية في المدن الجديدة (55% من حجم الاستثمارات في مصر استثمار عقاري) وبالذات حول القاهرة لإنشاء أحياء سكنية راقية أو فيلات، وتكرر نفس الوضع في الساحل الشمالي غرب مدينة الإسكندرية فتم إنشاء مصايف وفيلات و شاليهات وبعض الشقق والعمارات مما أدى إلى زيادة المعروض الفعلي من هذه النوعيات المتميزة من المساكن والمصايف عن حاجة الطلب الفعلي عليها وبالتالي حدثت أزمة عقارية انعكست ضخامة استثماراتها وهدوء حركة البيع والشراء فيها على مختلف الشركات والأفراد المتعاملين فيها ويخشى من امتداد هذا الوضع إلى قطاعات أخرى.

ويبدو أن الأمر سوف يزداد سوءا بعد أن بدأت الحكومة في بيع كميات كبيرة من الأراضي المملوكة للدولة للقطاع الخاص الأجنبي (بأثمان بخس) والذي يوجه أكثر مشاريعه إلى الاستثمار العقاري.

9- عدم قدرة الحكومة على مواجهة مشاكل سوق رأس المال بالإجراءات المطلوبة وبأسلوب مواجهة الأزمات والذي يتطلب حولا غير تقليدية (39) حيث نلاحظ عادة التردد من السلطات النقدية في التدخل أو عدم التدخل وفي بعض الأحيان يتم إصدار قرارات وسرعان ما يتم التراجع عنها مما يؤدي إلى أحداث آثار عكسية فيؤدي إلى تفاقم المشكلة وليس العكس.

ثانيا- العوامل العارضة:

وهي العوامل التي ترتبط بحدوث تغيرات طارئة في البيئة التي يعمل في إطارها الاقتصاد وعدم الاستجابة لتلك التغيرات باتخاذ الوسائل والإجراءات الملائمة لها وتتمثل فيما يلي:

تحول الفائض في ميزان العمليات الجارية. ففي عام 1997/1998 ولأول مرة تقريبا بعد عدة سنوات إلى عجز بلغ نحو 2.5 مليار دولار وهو الاتجاه الذي استمر خلال السنوات التالية إذ بلغ العجز في عام 98/99 نحو 4.4 مليار دولار واستمر العجز في ميزان العمليات الجارية حتى عام بلغ في عام 2002/2003 نحو 2.5 مليار دولار. ثم وصل في عام 2021/2022 إلى 7.8 مليار دولار وهو راجع إلى العجز في الميزان التجاري غير البترولي.

2- الزيادة المستمرة في الواردات منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين والتي تفاقمت في أعقاب أزمة جنوب شرق آسيا(40) لتسجل

٣٩ - د/ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي , عدوى الأزمات المالية, مرجع سابق ص ١٩١ وما بعدها

٤٠ - وقد تأثر الاقتصاد المصري بالأزمة التي حدثت لدول جنوب شرق آسيا (المعجزات الآسيوية: تايلاند- ماليزيا - الفلبين - إندونيسيا) نظرا لارتباط الدول العربية عموما بروابط اقتصادية مهمة مع دول المعجزات الآسيوية وظلت هذه العلاقات تنتمى عاما بعد آخر مع صعود هذه الدول إلى مدارج التقدم والنمو, وكانت تلك الروابط متنوعة وفي أكثر من مجال و أول هذه الروابط في مجال النفط كما تستورد هذه الدول من الدول العربية بعض المواد الخام والمنتجات الزراعية. وفي ضوء هذه الروابط

نحو 16.9 مليار دولار عام 97/98 وترتفع إلى 17 مليار ثم إلى 17.9 مليار دولار خلال عامي 98/99-99/2000 على التوالي ثم اقتصرت على 16.4 مليار دولار عام 2000/2001 ثم انخفضت إلى نحو 14.8 مليار دولار في عام 2002/2003 إلا أنها سجلت ارتفاعا كبيرا خلال عام -2004/2005 2005/2006 فقد وصلت قيمة الواردات بنوعيتها البترولية وغير البترولية إلى نحو - 24.19 30.44 مليار دولار على التوالي. ثم وصلت في عام 2021/2022 إلى 80 مليار دولار تقريبا.

3- تراجع عوائد قطاع البترول منذ عام 97/98 بنسبة 33% مقارنة بعام 96/97 لتسجل نحو 1.7 مليار دولار ونحو 61% عام 98/99 لتقتصر على نحو مليار دولار فقط وهو ما يعزى إلى انخفاض أسعار البترول العالمية إلى أدنى مستويات لها منذ عدة سنوات بل إن الأمر تحول إلى تحقيق ميزان المدفوعات البترولي إلى عجز خلال سنوات 98/99 حتى عام 2001/2002 حيث بلغ العجز في ميزان المدفوعات البترولي نحو 825 مليون دولار في عام 2000/2001 ثم تراجع هذا العجز إلى نحو 85 مليون دولار في عام 2001/2002 وقد وصل هذا العجز إلى 2.15 مليار دولار في عام 2022.

4- تذبذب رصيد صافي استثمارات المحفظة: والذي بلغ ذروته في عام 96/97 مسجلا نحو 1.5 مليار دولار نتيجة لقيام الأجانب بالاكتتاب في السندات والأذون على الخزانة المصرية، وانعكاسا للنشاط الكبير في سوق الأوراق المالية مع بدء تفعيل برنامج الخصخصة وطرح شركات قطاع الأعمال العام للبيع في البورصة المصرية⁽⁴¹⁾ إلا أن هذا الرصيد تحول إلى تدفقات سالبة (صافي تدفقات خارجة) بلغت نحو 248 مليون دولار عام 97/98 ونحو 217 مليون دولار عام 98/99 ثم تحول الرصيد إلى موجب (صافي تدفقات داخلية) في عام 99/2000 بلغ نحو 473 مليون دولار، إلا أن هذا الرصيد تراجع مرة أخرى على الرغم من تحقيق قيمة موجبة ليقتصر على 261 مليون دولار فقط.

5- خروج الاستثمارات الأجنبية في أذون الخزانة حيث قام كثير من المستثمرين الأجانب بسحبها بالكامل إلى الخارج.

6- قيام البنوك الصغيرة التي لا يتوافر لديها موارد النقد الأجنبي بمطالبة عملائها بتدبير النقد الأجنبي من جانبهم الأمر الذي ولد طلبا إضافيا على شركات الصرافة مما دفعها إلى بيع النقد الأجنبي بسعر مبالغ فيه⁽⁴²⁾

وقد أثرت كل هذه العوامل مجتمعة على السيولة وأدت إلى تناقص رصيد الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية حيث تراجعت أرصدة الاحتياطيات

المتينة كان من الطبيعي حينما اندلعت الأزمة في بلاد المعجزات الآسيوية أن تنعكس آثارها على البلاد العربية ومنها مصر. راجع د/ السيد عطية عبد الواحد ، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، مرجع سابق ص ١٧٧ وما بعدها ٤١ - د/ أحمد السيد النجار، الاقتصاد المصري من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل، الخصخصة في مصر، الإشكاليات والنماذج، ص ١٤ مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ٢٠٠٢

٤٢ - البنك الأهلي المصري « تطور سعر الصرف في مصر، النشرة الاقتصادية، مرجع سابق ص ٤٤

في البنك المركزي لتقتصر على حوالي 19.8 مليار دولار في ديسمبر عام 98 بدلا من 20.2 مليار دولار في ديسمبر عام 97 وقد استمر التراجع في رصيد الاحتياطيات الأجنبية ليصل إلى 34 مليار دولار في عام 2022 منها نحو 28 مليار دولار ودائع خليجية.

ومن الملاحظ أن أزمة سعر الصرف لم تقتصر على انخفاض رصيد الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي فقط بل امتد أثره إلى صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي ككل حيث انخفض على مدار السنوات 2001-96/97/2002 من نحو 56.1 مليار جنيه في نهاية العام الأول 96/97 إلى 17.3 مليار جنيه في نهاية العام الأخير بانخفاض قدره 308.4% ثم وصل في عام 2021 إلى نحو 8.22 مليار دولار. ثم تراجع في عام 2023 إلى نحو 5.2 مليار دولار⁽⁴³⁾

من خلال ما سبق يتبين أن أزمة سعر صرف الجنيه المصري وما يرتبط بها من مشكلات الآن هو نتاج لضعف الهيكل الأساسي لمصدر الدولة من العملات الأجنبية إضافة إلى عدم إدارة السياسة النقدية بالكفاءة المطلوبة، فالقاعدة أنه ما دام الداخل من العملات الأجنبية يقل عن التدفق الخارج منها فسوف يظل سعر الصرف أمام العملات الأجنبية عرضة لانخفاض مضطرد ولن يفلح معه النظام المعمول به لضبط سوق الصرف أو أي نظام آخر بديل⁽⁴⁴⁾

ولم تستطع السلطات النقدية - رغم كل الصلاحيات والإمكانات التي أعطيت لها - أن توقف النزيف المتكرر والمتواصل لسعر صرف الجنيه المصري وبالتالي لم تستطع حتى الآن حل المشكلة الأساسية الخاصة بالاستقرار النقدي طويل الأمد، وهكذا يتضح لنا بما لا يدع مجالا للشك أن ما يحدث في سوق الصرف حاليا لا يعكس الأوضاع الاقتصادية الحالية

٤٣ - البنك الأهلي المصري « تطور سعر الصرف في مصر، النشرة الاقتصادية، المرجع السابق ص ٤٤ ويضيف البعض مجموعة أخرى من العوامل باعتبارها عوامل مكملة تضافرت مع العوامل السابقة فعملت من تعجير الأزمة وتتمثل هذه العوامل في ما يلي: ١- الركود الحاد الذي يعاني منه قطاع المقاولات وما يرتبط به من أسواق كسوق العقارات بيعا وشراء» وتأجيرا مما ترتب عليه من توافر العديد من الوحدات السكنية ذات التكلفة العالية بدون توافر طلب عليها مما شكل جزء كبير من السيولة في شكل أصول لا تجد طلب عليها ولا يدفع لها مقابل مما أدى إلى نقص السيولة خاصة في البنوك الثلاثة الخاصة بالإسكان والعقارات

٢- تراكم المخزون السلعي لدى وحدات الإنتاج والتوزيع سواء في شركات قطاع الأعمال العام أو شركات قطاع الأعمال الخاص، ناهيك عن أن جزءا كبيرا من هذا المخزون هو لسلع تم استيرادها من الخارج بملايين الدولارات وتم تمويل شرائها من البنوك مما ضاعف من مشكلة السيولة لا سيما وأن تحريك ذلك المخزون يتم ببطء في ضوء الركود العام الذي تعاني منه قطاعات الاقتصاد القومي ككل ومن ثم نقص السيولة بالعملتين المحلية والأجنبية ٣- الدور غير النشط لسوق المال وانخفاض أسعار الأسهم مما حرك الاتجاه نحو الشراء فقط، مع تخفيض البيع ومن ثم تحول جزء كبير من السيولة لا سيما بالعملية المحلية إلى مجموعة من الأسهم الراكدة بسبب استمرار انخفاض أسعارها.

راجع أسباب الأزمة د / السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة، مرجع سابق ص ١٩٩ كذلك راجع في أسباب الأزمة د/ سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، مرجع سابق ص ٢١٢ وراجع كذلك طبيعة مشكلة السيولة د/ السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة، ص ١٦٠ وما بعدها كذلك راجع تفصيلا: أزمة السيولة، د/ فائقة الرفاعي، قضية السيولة في مصر، مرجع سابق، ص ١٣ = تقرير البنك المركزي المصري

٤٤ - د/ عبد الحكيم مصطفى الشراوي، عدوى الأزمات المالية، مرجع سابق ص ١٨٥

للدولة ولكنه يرجع إلى عوامل هيكلية و اختلالات مزمنة في الاقتصاد القومي.⁽⁴⁵⁾

المبحث الثالث- صندوق النقد الدولي و أزمة سعر الصرف في مصر

كذلك يمكن القول بأن من الأسباب الجوهرية التي ساهمت في حدوث أزمة سعر صرف الجنيه المصري سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي التي قامت مصر بتطبيقها في أعوام 1962/1964/1973/1987/1991 تنفيذًا للبرنامج المتفق عليه بين مصر وصندوق النقد الدولي.

فمن المعروف أن الدول التي تعاني من عجز حاد في ميزان مدفوعاتها يمكن أن تلجأ إلى الصندوق لتتخذ اتفاقات دعم (أو مساندة) stand-by agreement تحصل بمقتضاها من الصندوق على تسهيلات ائتمانية لدعم ميزان المدفوعات والعمل على إنهاء هذه الأزمة وتحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها، ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة النمو بها، وهنا يتدخل الصندوق ويعرض المشورة الفنية والمساعدات المالية لمساعدة هذه الدولة على الخروج من الأزمة التي ألمت باقتصادها ويقدم الروشتة- والتي تعتبر واجبة التنفيذ حرفياً دون نقاش من الدولة التي لجأت إليه وذلك كشرط أساسي للحصول على مساعدات الصندوق⁽⁴⁶⁾

وتتمثل مكونات روستة الصندوق والتي بدأت تظهر بالنسبة لمصر في تقارير الصندوق والبنك الدولي ابتداء من عام 1962 في:

1- تحرير التجارة الخارجية: أي إزالة العوائق التنظيمية والاقتصادية أمام الصادرات والواردات والعمل على إنهاء الاتفاقيات الثنائية.

2- تحرير سوق الصرف: أي إزالة الرقابة على النقد الأجنبي وعدم التدخل في تحديد قيمة العملة وترك تحديدها لقوى السوق لينتهي الأمر إلى سعر واحد لصرف الجنيه المصري

3- تحرير الأثمان في الداخل: (اللهم باستثناء الأجور) أي عدم تدخل الدولة في تحديد الأثمان وذلك من خلال إلغاء الدعم بصفة أساسية، وتعديل الأسعار الداخلية بحيث يتناسب مع الأسعار العالمية.

4- التركيز على النشاط الاقتصادي الضروري: وذلك من خلال إزالة العوائق من أمام المستثمر الفرد المحلي والأجنبي، وإعادة النظر في قانون الضرائب على نحو يحابى المستثمر الفرد وتصفية الوحدات الإنتاجية المملوكة

٤٥ - د/عبد الفتاح الجبالي، كراسات استراتيجية ٢٠٠٣، مرجع سابق ص ١٣

٤٦ - د/ رمزي زكي. التضخم المستورد، دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية، دار المستقبل العربي الطبعة الأولى، يوليو ١٩٨٦ ص ٢١٠ وما بعدها

للقطاع العام (الخصخصة)

5- عدم تدخل الدولة في سوق العمل: بعدم الالتزام مثلا بتشغيل الخريجين باعتبار أن ذلك يمثل عبئا على ميزانية الدولة عن طريق الإنفاق العام⁽⁴⁷⁾

ويعتبر تخفيض سعر صرف العملة الوطنية إلى مستوى يقترب من أو يعادل سعر السوق السوداء للنقد الأجنبي أحد النقاط المحورية التي لا يتهاون الصندوق في إدراجها ضمن برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي يتعين على البلد ذي الوضع الحرج والعجز الكبير في ميزان المدفوعات أن يتعهد بتنفيذها، ويمكن القول بأن إرغام الدول على قبول سياسة التخفيض هي بمثابة القاسم المشترك الذي يجمع بين كل برامج التثبيت الاقتصادي التي عقدها الصندوق مع الدول المتخلفة ذات الوضع الحرج. فالقبول- أو بعبارة أدق الإذعان- لسياسة التخفيض هي الشرط الأساسي والجوهري لكي يقدم الصندوق دعمه النقدي لميزان المدفوعات ولكي يصدر للبلد المعنى- شهادة حسن السير والسلوك- التي تمكنه من استعادة تعامله مع أسواق النقد العالمية⁽⁴⁸⁾

ومن العجيب أن توصيات الصندوق التي يقدمها إلى الدول المدينة المتخلفة تكاد تكون نسخة واحدة طبق الأصل رغم اختلاف طبيعة اقتصاد كل دولة ودرجة تقدمه عن الدول الأخرى، فلقد قدم تصوراتته إلى الهند لأول مرة عام 1966 ثم البرازيل عام 1967 ثم مصر أكثر من مرة في أعوام 1962- 1964- 1973 - 1987 - 1991 ولا يكاد يكون هناك اختلاف بينهم⁽⁴⁹⁾

بل قد تكون الروشنة المقدمة إلى الدولة ذات الاقتصاد المتقدم هي نفس الروشنة التي يقدمها إلى الدولة ذات الاقتصاد المتخلف فلغة الروشنة ومكوناتها واحدة إلا أن المعنى بالتأكيد مختلف، فإذا ما نصح الصندوق بريطانيا مثلا في عام 1976 بخفض قيمة الجنيه الإسترليني حتى تنخفض أثمان صادراتها نسبيا فإن مثل هذا الخفض يمكن أن يزيد من صادرات بريطانيا لأن لبريطانيا قاعدة إنتاجية موجودة بالفعل تمكنها من التوسع في إنتاج الصادرات وتمكنها في ذات الوقت من الحد من الواردات، أما إذا نصح الصندوق الحكومة المصرية في البرنامج المتفق على تنفيذه سواء في الثمانينات أو التسعينات بتخفيض قيمة الجنيه المصري حتى تنخفض أثمان الصادرات المصرية نسبيا فلا تؤدي النصيحة إلى نفس النتيجة إذ أن مصر قد فقدت طوال العقود الماضية الكثير من قدراتها الإنتاجية وزاد اعتمادها على الاستيراد ولم يعد من الممكن التوسع في الإنتاج التصديري بدرجات تذكر ولن يؤدي خفض سعر الجنيه المصري إلا

٤٧ - د/ محمد دويدار، صندوق النقد الدولي والاقتصاد المصري من بيده مفتاح الآخر، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤١١-٤١٢ ص ١٣

٤٨ - د/ رمزي زكي، التضخم المستورد، دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية ص ٢٢٨

٤٩ - د/ السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، مرجع سابق ص ١٨٩

إلى رفع أثمان الواردات المصرية مما لذلك من أثر على مستوى معيشة الفئات الاجتماعية العريضة التي تستهلك سلعا تستورد مباشرة أو تدخل الواردات في إنتاجها محليا، ومن أثر على زيادة أرباحية الاتجار في السلع المستوردة التي تستجيب لطلب الفئات الاجتماعية ذات الدخل المرتفعة والمسيطرة اجتماعيا وسياسيا ومن ثم اتجاه نمط استخدام الموارد من النقد الأجنبي نحو هذا الطلب، كما أن تخفيض قيمة الجنيه المصري قد تؤدي إلى زيادة عبء خدمة الديون الأجنبية، فضلا عن عدم قدرة الدولة فنيا على السيطرة على المعدلات التضخمية لارتفاع الأثمان في داخل الاقتصاد المصري، وارتفاع معدلات البطالة أكثر مما هي عليه بعد تصفية كثير من الوحدات الإنتاجية المملوكة للقطاع العام، فلة الروشنة ومكوناتها في الحالتين واحدة لكن المعنى بالتأكيد مختلف⁽⁵⁰⁾

فكان خبراء الصندوق يتجاهلون وبسذاجة شديدة عدم توافر عوامل نجاح سياسة تخفيض سعر صرف العملة الوطنية في حالة البلاد النامية ومنها مصر بطبيعة الحال⁽⁵¹⁾ وبالذات العوامل المتعلقة بمرونة الطلب العالمي على الصادرات، ومرونة الطلب المحلي على الواردات، ومرونة عرض المنتجات المحلية القابلة للتصدير ومرونة عرض المنتجات المحلية البديلة للواردات، وضرورة المحافظة على مستوى الأثمان الداخلية وعدم حدوث تضخم، فمن المؤكد أن سياسة التخفيض في الحالة المصرية والبلاد النامية عموما هي إجراء غير مضمون لزيادة الصادرات⁽⁵²⁾ والحد من الواردات أو حتى لجذب الاستثمارات الأجنبية فالتجارب التي مرت بها مصر من خلال تطبيق هذه السياسات التي طالب بها الصندوق تؤكد أن حصيلة الصادرات لم ترتفع كما أن الواردات لم تنخفض عن ذي قبل (كما رأينا في المتحصلات والواردات)

كذلك لم تستطع هذه السياسات المحافظة على مستوى الأثمان الداخلية، بل يمكن القول أن هذه السياسات المفروضة من قبل الصندوق ساهمت في زيادة الأزمة علما بأنها وإن حققت بعض النتائج الإيجابية بالنسبة للصادرات والواردات وانخفاض معدل التضخم وزيادة معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل فإن هذه النتائج تتحقق على المستوى القصير فقط أما على المستويين المتوسط والطويل الأجل فإنه عادة ما تأتي النتائج مخيبة للآمال نظراً للآثار السلبية التي تصاحب هذه السياسات بالإضافة إلى تعارض هذه السياسات مع كل من السياسة المالية والنقدية داخل البلاد.⁽⁵³⁾

٥٠ - د/ محمد دويدار، صندوق النقد الدولي والاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص ١٥ وما بعدها

٥١ - راجع: شروط نجاح سياسة تخفيض سعر الصرف، الباب الأول ص ١٧٠

٥٢ - د/ رمزي زكي، التضخم المستورد، مرجع سابق ص ٢٢٩

٥٣ - راجع تفصيلا: د/ عبد الستار عبدالحميد سلمى، تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي في مصر، منشورات المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠١ ص ٥١٢ وما بعدها

وما أزمة دول جنوب شرق آسيا منا ببعيد وكيف أن التزام هذه الدول بالروشتة التي قدمها الصندوق لهم أدت إلى زيادة الأزمة التي تعرضت لها خلال التسعينات (54)

و يرى البعض (55) أن الهدف الظاهر لسياسات الصندوق هو إقراض الدولة لإعادة التوازن إلي ميزان المدفوعات بزيادة مكتسبات الدولة من الخارج أو بإنقاص التزاماتها في مواجهة الخارج أو بهما معا، وقد يستلزم الأمر تحقيق التوازن في موازين مالية داخلية كميزانية الدولة مثلا، لكن الصندوق ينتهز فرصة احتياج الدولة إلى بعض المال السائل في الزمن القصير ليوصي بسياسات لها آثارها الخطيرة في الزمن الطويل. هذه السياسات ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب وكما هو الحال في كل العلاقات الاجتماعية عذاب البعض يمثل في نفس الوقت نعيما للبعض الآخر.

هذا الهدف الظاهر للصندوق هو في الواقع سبيله إلى تحقيق الهدف الجوهرى- الهدف الحقيقي- وهو العمل المستمر (في تعامله مع الدول) على إزالة العوائق التي تعوق الحركة في السوق الدولية وجعل هذه السوق حقلًا غير محدود لأداء رأس المال، أي لمن له الغلبة في علاقات القوى الاقتصادية على الصعيد الدولي، والعمل على تبيد الفائض الذي ينتج في هذه البلدان (في صور مختلفة) والوقوع في فخ المديونية الخارجية ومن ثم التبعية الاقتصادية والسياسية للخارج. ويرى أن الهدف الاستراتيجي لرأس المال الدولي في المنطقة العربية - والذي يسعى الصندوق إلى تحقيقه من خلال مجموعة السياسات التي تبلورت في (الانفتاح الاقتصادي) هو إسقاط وزن المجتمع المصري في المنطقة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا ومن ثم السيطرة على المنطقة بأكملها.

ويرى البعض (56) أيضا أن صندوق النقد الدولي لم يقدم خيرا للدول الفقيرة والدليل على ذلك أنه بعد مضي أكثر من عشر سنوات من تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي - التي فرضها صندوق النقد الدولي- في هذه الدول لم تتحرر دولة واحدة من الدين بل زادت ديونها- وكل اقتصاديات هذه الدول شهدت مزيدا من التبعية للسوق الرأسمالية الاحتكارية.

كما يرى البعض الآخر (57) أن كل تجارب برامج التثبيت و التكيف الهيكلي

٥٤ - راجع تفصيلا دور الصندوق في هذه الأزمة: د/ أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الدول الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر ٢٠٠١

كذلك راجع د/ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، عدوى الأزمات المالية، مرجع سابق ص ١٢٣

٥٥ - راجع تفصيلا د/ محمد دويدار، صندوق النقد الدولي والاقتصاد المصري، مرجع سابق ص ١٠

٥٦ - د/ سعيد الخضري، التطور الاقتصادي والاجتماعي، الجزء الأول، مرجع سابق ص ٦٦

٥٧ - د/ رمزي زكى، قضايا مزعجة مقالات مبسطة في مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة، مرجع سابق ص ١٨

- وهذا ما بدأنا نلاحظه في الآونة الأخيرة في مصر إذ مع استمرار عمليات بيع الأصول الوطنية بأثمان بخس ومع بيع كثير من هذه الأصول إلى الأجانب والمستفيدين مثل بنك الإسكندرية ومصانع الحديد والصلب وشركات الاسمنت نجد تغلغل رأس المال الأجنبي وعودة عمليات الاحتكار مرة أخرى.

في البلاد النامية التي سبقتنا إلى تطبيق نفس هذه البرامج منذ أكثر من عقدين من الزمان تشير إلى أن اقتصادها لم يتحسن بل زادت قتامة إذ استمر الكساد فيها ، وتفاقت البطالة بين صفوف شعبها ، وزادت حدة الفقر والتفاوت في توزيع دخلها وثروتاتها ، وعاد الأجانب مرة أخرى للتحكم في مقاليد أمورها ، في حين ظلت جمهرة الفقراء والمحرومين ومحدودي الدخل يتجرعون مرارة الدواء وحدهم ويعتبر حالة دول أمريكا اللاتينية خير مثال على ذلك ، ويرى أن تلك الأفكار والسياسات التي تنطوي عليها تلك البرامج تعكس في التحليل النهائي مصالح رأس المال العالمي من جهة ، والقوى الاجتماعية الداخلية المستفيدة منها من جهة أخرى حتى ولو كانت تلك الأفكار والسياسات ضد المنطق والتاريخ والواقع بل وضد مصالح بلادهم.

كما يرى العالم الاقتصادي الأمريكي جوزيف إ. ستيغليتز (حامل جائزة نوبل للاقتصاد) أن اتخاذ القرار في صندوق النقد الدولي غالبا ما يستند إلى خليط غريب من الايدلوجيا والاقتصاد السيئ ، وإلى عقيدة جامدة تكاد لا تستر المصالح الخاصة التي وراءها، كما يرى أن الحلول التي يصفها الصندوق للدول صاحبة الأزمات هي حلول وحيدة النمط ، وغير مناسبة وولى زمانها، وأن الصندوق يطرح هذه الحلول دون أن يأخذ في الاعتبار ما يمكن أن يكون تأثيرها على البلدان التي تطبقها، ويذهب إلى أن الأدوية التي يصفها الصندوق لم تنفع في كثير من الأحيان بل في أكثر الأحيان، نظرا لأن سياسات الصندوق المتعلقة بالتصحيح البنيوي (التدابير التي يفترض أنها تساعد بلدا ما على التكيف إزاء الأزمات وحالات اللاتوازن المزمنة) قد أحدثت في كثير من الحالات مجاعات وانتفاضات، وإذا نجحت هذه السياسات في أحداث نمو ضئيل لفترة ما فإن قسما من هذه الأرباح غالبا ما يذهب إلى الأوساط الأوفر ثراء» في تلك البلدان النامية ، بينما يتفاقم الفقر عند أبناء الشرائح الدنيا ، ويرى أن سياسة الصندوق (وخاصة في إدارة الأزمة الآسيوية) قد ساقط العالم إلى حافة الانهيار⁽⁵⁸⁾

التوصيات

وعلى ذلك فقد توصلت هذه الورقة إلى العديد من التوصيات والتي تتمثل فيما يلي:

٥٨ - راجع تفصيلا كيف ساقط سياسات صندوق النقد الدولي حافة الانهيار، جوزيف إ. ستيغليتز ، خيبات العولمة، ترجمة ميشال كرم ، تدقيق د/ غازي برو ، دار الفارابي شركة المطبوعات اللبنانية- لبنان ، الطبعة الأولى ٢٠٠٣ ص ١١٣ وما بعدها

1- على الرغم من قيام السلطات النقدية بتخفيض قيمة الجنيه المصري أكثر من مرة وخاصة في العقد الأخير من القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين بحجة أن التخفيض يؤدي إلى زيادة الصادرات المصرية. نجد أن درجة الاستجابة من الصادرات المصرية لهذه التخفيضات في قيمة الجنيه المصري كانت ضعيفة جداً. حيث نجد أن الزيادة في الصادرات كانت بسيطة جداً وأن الزيادة في الواردات كانت بنسبة أكبر من نسبة التخفيض، كما أن الواردات المصرية من مستلزمات الإنتاج الوسيط قد زادت تكلفتها مما أضعف من قدرة الإنتاج المصري على المنافسة السعرية في الأسواق العالمية، وهو الأمر الذي يشكك في إمكانية زيادة الصادرات المصرية في ظل عملية تخفيض قيمة الجنيه المصري. لذلك يجب رفع قيمة الجنيه المصري بالتدريج وفك الارتباط بينه وبين الدولار الأمريكي وربطه بسلة من العملات القوية المستقرة. وذلك للحفاظ على القدرة التنافسية للصادرات المصرية أمام شركاء التجارة الرئيسيين. حيث يمكن أن يؤدي التخفيض المستمر إلى تدهور معدلات التبادل الدولي خاصة في ظل حرية حركة رؤوس الأموال من وإلى داخل الدولة وفقاً لأحكام اتفاقات التجارة العالمية.

2- يجب خلق الطلب على الجنيه المصري كاشتراط أن يتم تحصيل رسوم المرور بقناة السويس بالجنيه المصري بدلا من الدولار الأمريكي، كذلك تشجيع رجال الأعمال والمستثمرين (وخاصة العاملين في مجال السياحة) على توريد النقد الأجنبي إلى البنوك المصرية بعلاوة متميزة، كما يجب في الوقت نفسه اتخاذ إجراءات تمييزية لاستخدام العملة الأجنبية داخل مصر. كأن يسن قانون بتجريم إتمام أي معاملات محلية بالعملات الأجنبية ترشيدا لإنفاق النقد الأجنبي في مصر. مثل حالات حصول كبار موظفي الدولة على رواتبهم بالعملات الأجنبية أو دفع اشتراكات بعض الأندية بالعملات الأجنبية أو اشتراط بعض التجار البيع بالعملات الأجنبية.

3- على الصعيد المحلي ولمواجهة الآثار السيئة للتقلبات في الاستثمارات الأجنبية لا بد من العمل على ضرورة تطوير كفاءة النظم المصرفية، وأن تكون هناك قوانين تسهم في تحقيق الاستقرار المالي وتحقق الشفافية في المعاملات والمساءلة السريعة ضد التجاوزات، كما يجب تطوير أسواق المال المصرية وخاصة سوق السندات مما يؤدي إلى وجود وساطة مالية أكثر كفاءة بين الادخار المحلي والاستثمار الأجنبي والتقليل من التدفقات المالية ذات الأجل القصير، كما يجب العمل على تقييد المساهمة الأجنبية في أسواق السندات الحكومية قصيرة الأجل، وكذلك يجب وضع ضوابط على تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل وذلك من خلال وضع قيود زمنية محدودة على حركة رؤوس الأموال التي ترد إلى مصر بغرض المضاربة وكذا الخارجة من مصر. كما يجب كذلك المراجعة التحليلية للسياسات الاقتصادية على ضوء المنظومة الاقتصادية التي تربط بين ميزان المدفوعات وحركة

خروج أو دخول النقد الأجنبي وسعر صرف العملة الوطنية، ورسم السياسات بما يمكن مؤسسات الخدمة المالية سواء الوطنية أو الأجنبية من الابتعاد قدر الإمكان عن المضاربات ذات الربحية العالية، وأن ترتبط حركة الإيداع أو الائتمان أو التأمين وإعادة التأمين باستثمارات عينية حقيقية في الاقتصاد القومي ترفع القدرات الإنتاجية وبالتالي القدرات التصديرية.

كذلك يجب أن يعاد النظر في سياسات الائتمان في البنوك بحيث تلتزم البنوك بعدم تقديمها قروضا بالنقد الأجنبي إلا بنسبة معينة من حصيلتها، كما يجب التزام المقترض بأن يسدد بنفس العملة التي اقترض بها وذلك منعاً لتسرب النقد الأجنبي من مصر.

4- تبدو مصر على درجة عالية من الانفتاح بمقياس كم الإجراءات والتشريعات التي اتخذت لتحرير التجارة وتشجيع الاستثمار الأجنبي، ولكن وفقاً لمعظم مؤشرات الأداء الفعلي للتجارة والاستثمار هي على درجة ضعيفة بل ومتناقصة من الاندماج في الاقتصاد العالمي. وذلك واضح نظراً لعدم إحراز أي تقدم يذكر في القدرات الإنتاجية والمزايا التنافسية للاقتصاد المصري. في غياب مثل هذا التقدم فإن إجراءات التحرير تضر بالصناعات الوطنية أكثر مما تفيدها. لذلك يجب العمل على ضرورة زيادة الصادرات المصرية من خلال استراتيجية محددة وواضحة المعالم يعطى فيها الدعم للصناعات المتوسطة والصغيرة، كما يجب التوسع في التركيب المحصولي لصالح التوسع في إنتاج بعض السلع الاستراتيجية مثل القمح، كما يجب الاستفادة من الاتفاقيات الإقليمية مثل اتفاق الكوميسا وتجمع البريكس للحصول على واردات الحبوب الرئيسية من المصادر الرخيصة الثمن، كما يجب السعي لتنشيط الصادرات المصرية في المجالات التي تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية والتي يمكن أن توفر لمصر موارد صافية من النقد الأجنبي مثل صناعات السياحة، المنسوجات والملابس، النباتات الطبية، السيراميك، قطاع الإنشاءات والاستشارات المهنية. على أن تعمل هذه الاستراتيجية على تحسين ميزان مصر التجاري السلعي مع الدول الأفريقية من خلال تجمع الكوميسا أو تجمع البريكس أو من خلال قيام تكامل اقتصادي بين هذه الدول، كما يجب أن تعمل هذه الاستراتيجية على تحقيق التوازن في ميزان مصر التجاري مع الدول العربية التي تحقق فائضا خاصة وأن هذه البلدان العربية تستورد العديد من السلع من الخارج وتستطيع مصر أن تصدر إليها هذه السلع.

5- كما يجب العمل في نفس الاتجاه على ترشيد الواردات المصرية من خلال استراتيجية محددة وواضحة المعالم (حيث تعتبر الواردات هي الجناح الثاني للميزان التجاري) وذلك من خلال الالتزام بمجموعة من الإجراءات التي تنطوي على تنظيم عمليات استيراد السلع الكمالية والسلع الرأسمالية فضلا عن السلع الوسيطة والمواد الخام، وكذلك تطبيق الحماية الرشيدة

للصناعات الوطنية الناشئة بما لا يتجاوز متطلبات التنمية من النقد الأجنبي، والتشجيع المناسب لصناعات الإحلال محل الواردات التي تتوافر لها الكفاءة الاقتصادية .

لذلك يجب التحكم في بوابة الاستيراد وذلك بترشيد استيراد السلع غير الأساسية ووضع ضوابط وألويات محددة للاستيراد وتشجيع البنوك على فتح اعتمادات لأنواع معينة من الواردات كالسلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج ومعداته التي تخص قطاعات ذات أولوية في التصدير، وعدم تشجيع فتح اعتمادات لأنواع أخرى تكبد الاقتصاد خسارة صافية من النقد الأجنبي وتتوافر لمدخلاتها بدائل محلية أو تمثل سلعا استهلاكية غير ضرورية ويرتفع مستوى المخزون منها علماً بأن مثل هذه الإجراءات لا تتعارض مع أحكام اتفاقات التجارة العالمية.

6- من الواضح أن الدول الصناعية تضغط بشدة في اتجاه تحرير التجارة في القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية مثل السلع الصناعية، والخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، وانتقالات رؤوس الأموال. بينما نجدها تضع العراقيل أمام تحرير القطاعات الأخرى التي تتصف الدول النامية بميزة نسبية في إنتاجها مثل قطاع الزراعة، والمنسوجات، وانتقالات الأيدي العاملة. لذلك يجب على الدول النامية أن توجدها الحلول التي تصب في مصلحتها وتساعد على تنمية التجارة فيما بينها، ولعل أبرز الحلول التي يمكن أن تلجأ إليها مصر في ظل هذه الأوضاع هو اللجوء إلى نظام الصفقات المتكافئة في إجراء المبادلات التجارية فيما بينها وبين هذه الدول كأحد الحلول الهامة للمحافظة على قيمة العملة الوطنية. من خلال ما تقوم به من دور كبير في توفير النقد الأجنبي وترشيد للاستهلاك المحلي وبالتالي المحافظة على قيمة الجنيه المصري و المساعدة على تحقيق الاستقرار له. حيث إن هذه الصفقات تهدف إلى إجراء المبادلات التجارية الحاضرة والآجلة دون انتقال النقود ودون أن يترتب عليها بالفعل تحويل أو انتقال النقود من حيازة طرف إلى ملكية وحيازة طرف آخر. كما تهدف هذه الصفقات المتكافئة إلى تحقيق المساواة أو الموازنة جزئياً لمدفوعات الصرف الأجنبي لطرفي التجارة المتقابلة. فهي تستخدم كوسيلة تمويلية تعويضية وفعالة للتغلب على مشاكل نقص النقود وندرتها، كما تعتبر وسيلة فعالة في مساعدة الدول التي تعاني من ندرة في مواردها بالعملات الحرة على توفير هذه العملات لاستيراد السلع الاستراتيجية والحصول على احتياجاتها من السلع الأساسية والضرورية.

لذلك يجب وضع استراتيجية واضحة ومحددة المعالم لنظام الصفقات المتكافئة في مصر حتى تصبح وسيلة فعالة للمحافظة على استقرار وتحسين سعر صرف الجنيه المصري مقابل العملات الأخرى نتيجة تخفيف الضغط عليها الناتج عن ارتفاع الطلب لتمويل طوفان الواردات المتزايد

بصفة مستمرة خلال السنوات السابقة.

الخاتمة:-

لاشك أن قوة واستقرار سعر صرف العملة يعد انعكاسا لمدى سلامة الأسس الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعة وقدرتها على التكيف والاستجابة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد القومي⁽⁵⁹⁾

لذلك فإن الاهتمام بسعر الصرف أمر من الأهمية بمكان نظرا لما لسعر الصرف من آثار وتداعيات ليس على الاقتصاد القومي فحسب وإنما على المجتمع المصري ككل.

والمتتبع لتطور قيمة الجنيه المصري وسياسات الصرف الأجنبي يلحظ على الفور مدى التغيير والتبدل الذي طرأ على قيمة الجنيه المصري والمحاولات المستميتة لإيقاف التراجع في قيمة الجنيه المصري أو على الأقل الحد من المضاربات التي تطفو على السطح بين فترة وأخرى.

ويلاحظ كذلك أن كل السياسات النقدية التي انتهجتها الحكومات المختلفة أفضت في النهاية إلى تخفيضات (رسمية أو فعلية) في قيمة الجنيه المصري، الأمر الذي أدى إلى وجود نوع من الفوضى والارتباك في سياسات الصرف الأجنبي، كما أدت أيضا إلى تعدد أسعار صرف للعملات الأجنبية⁽⁶⁰⁾

لا شك أن كل هذه الأمور تؤكد أن ما يحدث للجنيه المصري يعبر عن أزمة حقيقية بكل معاني الكلمة، فالتعريف العلمي لأزمة العملة ينصرف إلى- الحالة التي يحدث فيها هجوم شديد على عملة بلد ما وما ينتج عنه من انخفاض شديد في قيمتها يقدره البعض بنحو 25% سنويا على الأقل مع زيادة هذا الانخفاض عن السنة السابقة بمعدل 10% سنويا.

أو تدهور في الاحتياطيات الدولية نتيجة لإجبار السلطات في الدفاع عنها عن طريق إنفاق كم هائل من الاحتياطيات، أو اللجوء إلى رفع أسعار الفائدة بشكل حاد أو كليهما معا⁽⁶¹⁾ أو فقد الثقة المفاجئ في قيمة عملة البلد مما يؤدي إلى تدهورها نتيجة لأحداث تغييرات جوهرية في ترتيبات الصرف أو هجمات المضاربين عليها بهدف التربح من ورائها. وهى أمور تفضي إلى

٥٩ - البنك الأهلي المصري « تطور سعر الصرف في مصر، النشرة الاقتصادية، العدد الأول المجلد ٥٥ عام ٢٠٠٢

ص ٤١

٦٠ - د/ عبد الفتاح الجبالي، كراسات استراتيجية ٢٠٠٣ مرجع سابق ص ٣

٦١ - د/ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، عدوى الأزمات المالية، مرجع سابق ص ١٨٠

كشفت جوانب الضعف الاقتصادية والمالية في الاقتصاد القومي (62)

والاضطراب في سوق الصرف المصرية لم يكن تطورا طارئا وإنما هو امتداد لأزمة متواصلة منذ أعوام عديدة في السوق نتيجة اختلالات هيكلية حقيقية متعددة سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي تضغط على الجنيه المصري وتتيح الفرصة أمام المضاربين للهجوم عليه.

وأيضاً نتيجة عدم اتجاه الحكومة المصرية للتخطيط لمعالجة هذه الاختلالات كآلية لتحقيق الاستقرار في سوق الصرف، حيث اتجهت الحكومة بدلا من ذلك للمسكنات بشكل متواصل سواء عن طريق الاقتراض أو إصدار السندات الدولارية (وهو اقتراض أيضا) أو إلى استنزاف الاحتياطات المصرية من النقد الأجنبي لمواجهة الطلب المتزايد على النقد الأجنبي والذي يتجاوز المعروض منه في السوق المصرية دون أن تعمل بشكل صارم على معالجة الاختلالات المسببة للاضطراب في سوق الصرف. والأسوأ من سوء مستوى كفاءة الإدارة الاقتصادية المصرية في معالجة أزمة سوق الصرف المصرية هو ضعفها الذي تجسد في اضطراب قراراتها وقدم رسالة سيئية للسوق بأن الإدارة غير مستقرة على آلية محددة لمواجهة الأزمة في سوق الصرف، وأنها يمكن أن تضعف أمام أي ضغوط من قبل مجموعات الضغط الممثلة لأصحاب المصالح حتى لو كانت هذه الضغوط في اتجاه لا يتوافق مع المصلحة العليا للاقتصاد والدولة في مصر.

ومما زاد المشكلة تفاقمًا زيادة الطلب على الدولار الأمريكي بسبب تزايد الإنفاق على السفر والسياحة والعلاج والتعليم بالخارج أو في مدارس أجنبية تتلقى مصروفاتها بالدولار، كما أن مشروعا عملاقا مثل إدخال التليفون المحمول في مصر قد تم بأسوأ الطرق التي ساهمت في الضغط على الجنيه المصري حيث استوردت مصر كل ما يتعلق به دون أن تشارك في الصناعات والأعمال التي أوجدها التليفون المحمول عالميا (63) بل وصل الأمر إلى حد استخدام العملات الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكي في تسوية المدفوعات المحلية وأصبح البعض يشترط الدفع بالدولار وليس الجنيه عند شراء سلعة معينة مثل السيارات، والسياحة ومصروفات المدارس، واشترابات الأندية ناهيك عن الفنادق وغيرها من الأنشطة، فضلا عن قيام بعض المؤسسات بدفع المرتبات والأجور للعاملين بها بالدولار وليس بالجنيه المصري (64)

٦٢ - د/ عبد الفتاح الجبالي، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١ ص ٤٦٣

٦٣ - د/ عبد الحكيم الشرقاوي، عدوى الأزمات المالية، مرجع سابق ص ١٨٩

٦٤ - د/ عبد الفتاح الجبالي، كراسات استراتيجية ٢٠٠٣ مرجع سابق ص ٢٤

الأمر الذي أدى إلى زيادة أزمة السيولة لا سيما بالعملة الأجنبية (65) وزيادة عملية الدورة (66)

و قد كانت النتيجة المنطقية لكل ذلك هي جموح الاضطراب في سوق الصرف المصرية وعدم استقرارها ووقوع الجنيه المصري تحت ضغوط تدفعه باتجاه التراجع أمام الدولار الأمريكي.

إذا» نحن أمام حالة عملة هي الجنيه المصري مقدرة بأقل من قيمتها مقابل الدولار وتتعرض لمزيد من الضغوط والتدهور ولحالة متواصلة من عدم الاستقرار (67)

وقد أثارت مشكلة ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الجنيه المصري منذ عام 1998 - والتي تعددت دوراتها - وحتى الآن الكثير من المخاوف والمحاذير بين الأوساط الاقتصادية نظراً لما يقترن بها من آثار سلبية على الاقتصاد القومي خاصة ميزان المدفوعات وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم والمديونية الخارجية ومستوى الأسعار الداخلية إضافة إلى احتياطات مصر من النقد الأجنبي.

٦٥ - تعنى السيولة المطلقة أو الكاملة للمال أو للأصل أنه يتخذ الشكل النقدي ذاته، وإلى جوار هذا المفهوم العام للسيولة هناك مفاهيم اقتصادية متعددة لمعنى السيولة فهناك من يرى أنها تعنى: الجودة التي يتفرد بها أصل ما بتحويله إلى نقدية حاضرة على الفور دون خسائر يتعرض لها حامله، ومنهم من يرى أنها تعنى: قدرة الدولة أو الوحدات الاقتصادية على سداد التزاماتها أو توفير الضروريات والاحتياجات اللازمة لنشاطها في الوقت المناسب حيث تركز في المقام الأول على الأصول السائلة أي الأموال النقدية أو شبه النقدية أو تلك التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقدية، أما على صعيد التكنيك المصرفي وأدبيات إدارة البنوك فإن مفهوم السيولة ينصرف إلى: الاحتفاظ بقدر ملائم من الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقود بدون انخفاض أو بانخفاض طفيف في قيمتها لمواجهة طلبات السحب على الودائع وغيرها من الالتزامات المرتبط عليها أو الاستجابة لطلبات الإقراض، وتنقسم السيولة إلى (١) سيولة دولية ويقصد بها مجموع الأصول النقدية الحاضرة (الاحتياطات) التي يمكن استخدامها في سد العجز في ميزان المدفوعات على أن تكون هذه الأصول متمتعة بصفة القبول العام لدى الدول للوفاء بالالتزامات المطلوبة، (٢) سيولة محلية ويقصد بها كل من النقود الائتمانية والنقود الكتابية وأشبه النقود بالإضافة إلى الودائع الحكومية لدى البنوك.. كما توجد أنواع أخرى من السيولة مثل السيولة القانونية والسيولة الاحتياطية والسيولة العامة--- الخ. لمزيد من التفاصيل راجع د/ السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، دار النهضة العربية ٢٠٠٣ مرجع سابق ص ١٦٠ وما بعدها

٦٦ - ويقصد بظاهرة الدورة أي إحلال الدولار (أو غيره من العملات الأخرى) مكان النقود المحلية، و اضطلاع الدولار أو تلك العملات بوظائف النقود داخل هذا البلد ويصبح من المألوف أن يتداول الناس الدولار خارج الجهاز المصرفي واستخدامه في تسوية المعاملات وتفضيله كأداة للدخار عن العملة المحلية، ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة الدورة في البلدان النامية، التخفيض المستمر في قيمة عملة هذه البلدان وتوقع الناس استمرار هذا التخفيض مستقبلاً بالإضافة إلى التضخم الذي يحدث عقب التخفيض - التضخم الشديد الذي يضرب اقتصاديات هذه البلدان - سلبية أسعار الفائدة - ركض الحكومات في العالم الثالث وراء تجميع الدولار لتمويل الواردات الضرورية وتديير دفع أعباء الديون الخارجية - وظاهرة تهريب الأموال والثروات من داخل هذه البلدان لاستثمارها في الخارج - نظام الاستيراد بدون تحويل عملة --- الخ راجع تفصيلاً د/ رمزي زكي - قضايا مزعجة - مقالات مبسطة في مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة مرجع سابق ص ٢١٥

٦٧ - د/ عبد الحكيم مصطفى الشراوي، عدوى الأزمات المالية، مرجع سابق ص ١٨٤ = لمزيد من التفاصيل راجع/ د عبدالناصر حسبو السيد. الآثار المحتملة لنفاذ اتفاقات التجارة العالمية على سعر صرف الجنيه المصري. دار النهضة العربية ٢٠٠٨

